تأمينك .. ضمانك ..

الضمانية

الليبية الضمانية للتأمين

Libyan Social Security Insurance Company

www.lssic.ly

info@lssic.ly

+218910005355

الحدائق – الطريق الدائري الثالث ، بنغازي ،ليبيا

Third Ring Road , Al-Hadaa'iq - Benghazi, Libya

تأمين المركبات

تأمين الحريق

تأمين نقل البضائع
التأمين البحري

تأمين الوافدين والخدم

تأمين القروض

تأمين السفر

التأمين الصحي

شركة الضامنون العرب للتأمين. م.ع.م.
ARAB ASSURERS INSURANCE CO.

ضماني
هو راحة بالي

باقة من التأمينات الشاملة
لك ولعائلتك ولأعمالك وأموالك
نضعها بين يديك

هاتف: +962 6 5100081 :Tel.
فاكس: +962 6 5100082 :Fax.
بريد إلكتروني: info@arabassurers.jo :Email
صندوق بريد: 92629 Amman 11190 Jordan :P.O.Box
شارع الملكة رانيا ، مبنى رقم Queen Rania St. Bulding No. 32
www.arabassurers.jo

نحن المستقبل
We Are The Future

التأمين العربي

الاتحاد العام العربي للتأمين
هيئة عربية دولية
INT'L, ARAB FED
GENERAL ARAB INSURANCE FEDERATION

مجلة متخصصة دورية تصدر عن الأمانة العامة للإتحاد العربى للتأمين

العام السادس والثلاثون - ديسمبر 2019 - العدد 143

أبو زيد:التأمين العربى يزخر بامكانيات النمو 9

مستجدات سوق التأمين العربية 10

ملحق خاص عن السوق المصرى 13

التطور العالمى للحد من مخاطر الكوارث 38

الإفتتاحية 5
دور جهات الاشراف فى تطوير أسواق التأمين 6

السوق المصرى
المدخل إلى تقرير السوق المصرى 14
حوار ا.علاء الزهيرى 18
حوار ا.باسل الحينى 22
حوار د. أحمد عبد العزيز ... 24
حوار ا.احمد مرسى 26
حوار ا. مؤمن مختار 28
SPI : Egypt's insurance sector overcomes challenge 30

البحوث
إدارة الأخطار فى مشروعات تربية الماشية ... 44
هيكل سوق التأمينات ودوره فى الإستراتيجية 46
Development of life insurance solutions 48

الأخبار
الإجتماع الأول للجنة الدائمة للسيارات و لجنة تأمينات السيارات و المكاتب العربية 50
إجتماع اللجنه التحضيرية للمؤتمر العام الـ33 للاتحاد العام العربى للتأمين 54
ملتقى شرم الشيخ السنوى الثانى للتأمين (راندفو) 56
الإجتماع الثلاثون لرابطة معيدى التأمين العرب 60
الإجتماع المشترك لمجلس الاتحاد 101 واللجنة التنفيذية 70 62
لقاء قرطاج الخامس عشر للتأمين 64
زيـــــارات 66

انضمام
تأمين لايف الجزائر 68

الاشتراكات : 50 دولار أمريكى سنويا للأعضاء - 75 دولار أمريكى سنويا لغير الأعضاء
الاعلانات : 400 دولار أمريكى (غلاف أخير) - 300 دولار أمريكى (باطن غلاف) - 200 دولار أمريكى (صفحة داخلية)

العنوان البريدى : الأمانة العامة للإتحاد العربى للتأمين
10 شارع إيران - الدقى - الجيزة - ص.ب. : 611 القاهرة 11511 هاتف :- 37495370 37495371 202+ - فاكس :- 33380209 202+
8 شارع قصر النيل - القاهرة - جمهورية مصر العربية هاتف : 25753188 25743177 202+ - فاكس :- 25762310 202+
البريد الإلكترونى : gaif@gaif-1.org - الموقع الإلكترونى : www.gaif-1.org

المواضيع المنشورة بالمجلة لا تعبر بالضرورة عن رأى الأمانة العامة

أهم شي راحتك

يمكنك متابعة تأمينك فى أي وقت وأي مكان
من خلال تطبيق الموبايل والموقع الإلكتروني

GET THE APP

Download on the App Store

ANDROID APP ON Google play

misr_life_ins

مصر لتأمينات الحياة-misrlifeinsurance

www.misrlife.com / call 19446

مصر لتأمينات الحياة
MISR LIFE INSURANCE
بكره يبدأ النهاردة

مصر القابضة للتأمين
Misr Insurance Holding Company

وزارة قطاع الأعمال العام

شركة مصر لتأمينات الحياة شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وحاصلة على ترخيص رقم ٣ من الهيئة العامة للرقابة المالية

التأمين العربي

الإعادات الإقليمية ضرورة للأسواق العربية

شكيب أبو زيد
الأمين العام

صناعة التأمين هى تكامل ما بين جميع الأطراف ذات العلاقة، شركات تأمين وتكافل، شركات إعادة وسطاء، وكلاء تأمين مباشر، ووسطاء إعادة التأمين، معاينو الخسائر، إكتواريين ، شركات الخدمات الصحية .... إلخ.
لا يمكن للنظام البيئ (ECO- SYSTEM) التأمينى أن يتطور فى عالمنا العربى بغياب أحد مكوناته ، والإعادات مكون رئيسى لا يجب فقط الحفاظ عليه ، بل وجب تطويره بإدارة الشركات. بطريقة محكمة مع وجوب توفر قاعدة رأسمالية كبيرة.
خلال إجتماع مراقبى التأمين المنعقد بمراكش بتاريخ 2019/12/04 برزت إلى السطح مجموعة من الإشكاليات التى تحد من تطور التعاون ما بين الأسواق العربية؛
فمن جهة، يضع المراقبون شروطا وتصنيفات دنيا لقبول أعمال إعادة التأمين، وهم محقون فى وضع هذه المعايير للحفاظ على مصالح حملة وثائق التأمين والتأكد من أن شركات الإعادة لها قدرة على دفع التعويضات عند تحقق الاخطار؛ فى كل الأسواق وعند كل الشركات شرط توفر ملاءة مالية كافية لتسديد التعويضات أمر لا يمكن أن يُجادل فيه أحد، وكل المهنيين متفقون على ذلك،
ممثلو الإعادات العربية، لا يجادلون فى ضرورة وجود معايير للملاءة المالية والحصول على تصنيف مقبول، ما يتمناه المعيدون العرب هو ضرورة أن يأخذ بعين الاعتبار أن التصنيف السيادى للبلد هو «سقف زجاجي» لا يمكنهم تجاوزه، وبالتالى فالمطلوب من مراقبى التأمين الليونة فى هذا المجال والتعاون مع المعيدين العرب لمصلحة الأسواق.
عموما، المعيدين العرب خطوا خطوات كبيرة فى حماية صناعة التأمين فى بلدانهم بتوفير طاقات إكتتابية والمحافظة على استقرار الأسعار فى أسواقهم؛ الأهم من ذلك أن الإعادات العربية ساهمت فى تكوين أجيال من المعيدين والمؤمنين العرب، وبالتالى خدمت الأسواق العربية وكانت لها بصمات رائعة فى هذه الأسواق.
من موقعى كأمين عام الاتحاد العام العربى للتأمين، أريد أن أؤكد على أنه رغم الكبوات أو الأزمات التى تمر بها بعض الإعادات إلا أن وجودها ضرورة للأسواق، ودعمها بشتى الوسائل واجب على كل مراقبى التأمين وعلى كل شركة تأمين عربية.
وهذا لا يعفي المعيدين العرب من تحسين تصنيفهم، لكن الأهم هو إبراز القيمة المضافة التى يمكنهم تقديمها للأسواق والشركات
لا تشكل الإعادات الإقليمية إلا جزءًا بسيطًا من أعمال الإعادة العالمية (5 ٪) إلا ان وجودها ضرورى لعدة أسباب:
1- توفير طاقات إضافية؛
2- تكوين الكادر المواطن؛
3- المحافظة على استقرار أسواق السوق وكسر الاحتكار Oligopoly من طرف عدد قليل من المعيدين والذين فى أوقات تشدد الأسعار سيفرضون شروطاً يمكن ان تؤثر على تنافسية الشركات.
مع بداية 2020 نتمنى ان تكون المرحلة القادمة حبلى بالإنجازات لشركاتنا ولأسواقنا، لكن الإنجازات رهينة بقدرتنا كمهنيين على الإرتقاء بصناعتنا.
وفقكم الله جميعاً لما فيه خير صناعة التأمين؛
والله ولى التوفيق ،،،

دور جهات الاشراف فى تطوير أسواق التأمين

شارك الأستاذ/ شكيب أبو زيد – الأمين العام للاتحاد العام العربى للتأمين فى فعاليات المؤتمر الرابع لإتحاد الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين الذى عُقد يومى 04 و 2019/12/05 فى مراكش – المغرب بمداخله بعنوان «دور جهات الإشراف فى تطوير الاسواق» .

حيث استعرض من خلالها المواضيع التالية:

1 - التأمين فى العالم العربي
2 - إعادة التأمين فى العالم العربي
3 - الإشراف والرقابة
4 - كيف يمكن لجهة الإشراف المساعدة على تنمية صناعة التأمين فى المنطقة العربية

1 - أحصائيات التأمين لمنطقة الشرق الأوسط خلال عام 2017 (كما هو موضح بالرسم البيانى أدناه)

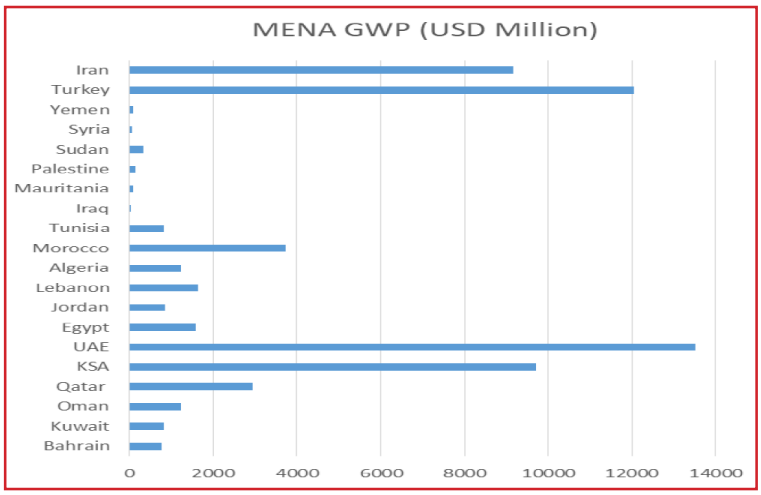

تعتبر السعودية والإمارات أهم الأسواق العربية من ناحية حجم الأقساط ولكن المغرب ولبنان يتصدران من ناحية نسبة مساهمة التأمين فى الناتج القومى الخام.

2 - الأطر القانونية فى المنطقة العربية:

كانت مصر سباقة لسن تشريعات خاصة بالتأمين منذ 1939؛ اتبعت الدول العربية النماذج التالية:

- النموذج الفرنسي: أو القانون الفرنسى 1930 وتبعته دول شمال افريقيا ولبنان؛
- النموذج البريطاني: واتبعته دول مجلس التعاون

دور جهات الاشراف فى تطوير أسواق التأمين

الخليجى ، العراق والسودان ....
- القوانين التى اتخذتها مصر 1939 والعراق وسوريا،
- القانون الجديد فى المملكة العربية السعودية 2004؛
حالياً تخضع كل الدول العربية للقوانين المحلية؛
هذا وقد شهدت العديد من الدول العربية تعديلات فى لوائحها التنظيميه وخصوصاً منذ عام 2000 ؛ ويمكننا ذكر مصرف البحرين المركزى (CBB) وما أصدره من تشريعات متضمنة التأمين التكافلى ، وكذلك المملكة العربية السعودية فى عام 2004 ، والتشريعات التى ظهرت فى آخر 5 سنوات بالامارات ، فضلاً عن الكويت وقانون التأمين الجديد فى عام 2019 (وإن لم يدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه) ، وقانون التأمين التكافلى فى المغرب عام 2019 وما تتخذه ايضا الهيئة العامة لسوق المال فى سلطنة عمان من تشريعات هدفها تنظيم قطاع التأمين.
هذا ويسعى الاتحاد الدولى لمراقبى التأمين (IAIS) كل حين لاصدار توصيات ومعايير من شأنها العمل على توحيد التشريعات التى يخضع لها قطاع التأمين وهو ما يسعى أيضا الاتحاد العام العربى للتأمين لتحقيقه.

3 - إعادة التأمين:

اما فيما يخص صناعة إعادة التأمين نجد انها يهيمن عليها لاعبون رئيسيون وهم:
SCOR في شمال افريقيا؛
ميونخ ري Munich Re ، سويس ري Swiss Re ، هانوفر ري Hanover Re ، نقابات اللويدز Lloyd's Syndicates؛
الوسطاء (AON ، Willis ، JLT «طيران» ، GUY Carpenter ، UIB ، Marsh ؛
وسطاء على المستوى الاقليمي (Lockton ، Chedid Re ، NASCO) ؛
أما على الصعيد الاقليمى (العربي) سنجد أن شركات إعادة التأمين العربية تنقسم إلى فئتين:
- الشركات الحكومية (التى تم انشأها بموجب القانون) فى مصر والمغرب والعراق والجزائر وهي:
▪ الإعادة المصرية والتى تم أنشأها عام 1958 – مصر؛
▪ المركزية لإعادة التأمين SCR والتى تم أنشأها عام 1960 – المغرب؛
▪ إعادة التأمين العراقية العامة – العراق؛
▪ المركزية لإعادة التأمين CCR – الجزائر؛
▪ الشركة التونسية لإعادة التأمين «الإعادة التونسية» بشراكة مع القطاع الخاص.
- شركات إعادة التأمين العربية الخاصة وتتمثل في:
▪ الشركة العربية لإعادة التأمين Arab

دور جهات الاشراف فى تطوير أسواق التأمين

Re – لبنان، وهى مشروع عربى مشترك؛
- المجموعة العربية للتأمين «أريج» – البحرين؛
- ترست لإعادة التأمين «ترست ري"؛
- الكويتية لإعادة التأمين «الإعادة الكويتية»؛
- السعودية لإعادة التأمين التعاونى «الإعادة السعودية»؛
- الشركة العمانية لإعادة التأمين.

4 - أمثلة عن كيف يمكن للتشريعات المنظمة لأعمال التأمين المساعدة على الارتقاء بالصناعة فى الوطن العربي؟

ويمكننا الإجابة عن هذا التساؤل بمثالين:
1- تشجيع صناعة إعادة التأمين الوطنية؛
2- تشجيع صناعة التكافل

1-4 تشجيع صناعة إعادة التأمين الوطنية؛

عن طريق تشجيع إنشاء شركات إعادة التأمين وطنية، والتى بوجودها تساهم فى ضبط وتيرة السوق؛ يعتبر وجود معيدى التأمين الوطنيين أساسياً فى الحفاظ على انضباط السوق، وزيادة نسب الاحتفاظ، والاهتمام بالأجيال الشابة وتعليمهما؛

فبالنظر إلى تاريخ المعيدين العرب يمكننا التذكير بالآتي:

- الإعادة المصرية (1958 – 2007): قامت بالدور المنوط بها كرائد لصناعة إعادة التأمين العربية فى السوق المصرى حيث فرضت الانضباط فى السوق كما قامت بتدريب المهنيين على مستوى شركات الوطن العربي؛ ولعبت دوراً إقليمياً؛
- إعادة التأمين العراقية العامة: أقامت بوضع استراتيجيات وأسس اكتتابية للمخاطر كما قامت هى الاخر بدورها التعليمى والتثقيفى والتدريبى للمهنيين؛
- المركزية لإعادة التأمين SCR فى المغرب: قد استطاعت المساعدة على ضبط التسعير كما ساعدت على زيادة نسبة احتفاظ فى السوق، وتلعب دوراً إقليمياً؛
- أما المركزية لإعادة التأمين CCR فى الجزائر فقد حافظت على استقرار السوق كما استطاعت إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية؛
- وفى تونس نجد الإعادة التونسية «Tunis Re» تتمتع بكون جميع المساهمين فيها من الشركات المحلية التونسية فهى شركة تونسية 100٪ ، بالإضافة إلى دورها الفعال والمؤثر فى تغطية المخاطر داخل السوق؛
- أما «الإعادة السعودية» «Saudi Re» قفد استطاعت فى غضون 10 سنوات أن تصبح من أهم اللاعبين فى سوق التأمين السعودية و تمكن مؤسسة النقد السعودى «ساما» للشركة من فهم طبيعة السوق السعودي، وتساهم فى زيادة نسب الاحتفاظ المحلية؛
- «الإعادة الكويتية» «Kuwait Re» لعبت دوراً فعالاً فى سوق التأمين الكويتية وتلعب دوراً إقليمياً فى الدول العربية وجنوب شرق آسيا.

2-4 تشجيع صناعة التكافل

كان اصدار قانون التكافل عام (1984) فى ماليزيا بمثابة المحرك والدافع الرئيسى لإنطلاق صناعة التكافل فى السوق الماليزية مما انعكس بشكل إيجابى على باقى البلدان بما فيها العربية؛

ونظرا لخصوصية التأمين التكافلى فمن الضرورى وضع تشريعات خاصه تنظم عمله من حيث:

- وضع نماذج ووثائق خاصه به وتوضيح كيفية توزيع الفائض؛
- الالتزام بمبادئ الشريعة؛
- حماية مصالح حملة الوثائق؛

فى المغرب، فقد أكد قانون التكافل الذى صدر مؤخراً فى عام 2019 على ما يلي:

- الفصل بين صندوقى المساهمين وحاملى الوثائق؛ وأعطى للأخير الشخصية الاعتبارية القانونية؛
- وضع سقف لنسبة الوكالة 25 ٪ من الأقساط؛
- تشكيل هيئة شرعية مركزية CS .

الخلاصة

البيئة القانونية والتنظيمية الملائمه ضرورة لإرساء القواعد السليمة التى تبنى عليها صناعة تأمين وطنية، ولقد أظهرت التجارب فى كل بلداننا العربية أن تطوير التشريعات لتلائم متطلبات السوق والمرحلة الراهنة، كفيل بإعطاء دفعة للأسواق إذا تظافرت جهود كل الأطراف ذات العلاقة، فصناعة التأمين هى «نظام بيئي» Ec■- System يضم المراقبين، شركات التأمين وإعادة التأمين والوسطاء، وبالتالى لا يمكن الإرتقاء بالصناعة إلا بجهود الجميع وإنجازاتهم.

التأمين العربي

أبو زيد: التأمين العربى يزخر بامكانيات النمو وفرص كبيرة فى الوثائق الإلزامية والصغيرة

الأسواق العربية عددها 20 و مجمل أقساطها اكثر من 46 مليار دولار

شكيب أبو زيد
الأمين العام

فى البداية.. ما هى رؤيتكم تجاه مؤتمر التأمين بشرم الشيخ فى نسخته الثانية؟

مؤتمر شرم الشيخ موعد عالمى و منصة تمكن شركات التأمين من لقاء شركات الإعادة على غرار لقاء مونتى كارلو؛ الأهمية تكمن فى اننا فى خضم تجديدات الفاتح من يناير، و بالتالى هذا اللقاء يسهل المحادثات و يذلل العقبات، و فى آخر المطاف يحدد مسار الأسعار فى منطقتنا، مما ينعكس حتماً على سوق دولة اللقاء أى جمهورية مصر العربية.

ما هو تقييمكم لقطاع التأمين فى الدول العربية من حيث فرص النمو والتنافسية خاصة فى ظل دخول لاعبين جدد داخل القطاع حديثًا ؟

قطاع التأمين فى المنطقة العربية شديد التنافسية، بعد ان كان يعيش فترة احتكار طويلة تلت التأميم فى بعض البلدان التى كانت انتهجت منهج الاقتصاد المخطط مركزياً و سيطرة شركات القطاع العام؛ التجربة التاريخية أثبتت بما لا يدعو مجالاً للشك أن هذا الاتجاه لا يتيح التنافسية و لا تطور المنتجات والقطاع؛

اليوم، كل الاسواق منفتحة وتنافسية مع إشراف هيئات تنظم الاسواق بطريقة صارمة، و هذا كفيل بتطوير الاسواق؛

هل يعانى السوق العربى من فجوة الحماية التأمينية؟ وما هى أفضل السبل الواجب اتباعها لإغلاقها ؟

الفجوة التأمينية ليست حكراً على الاسواق العربية؛ حتى الاسواق الغربية المتقدمة تأمينياً تعرف فجوات؛ وسائل سد الفجوة التأمينية لا حصر لها، تبدأ من التأمين المتناهى الصغر، مروراً بالتكافل و اجبارية تأمينات فروع المسؤولية المدنية و الأماكن التى يرتادها العموم و ما شابه، إلى التأمينات الكبيرة و مخاطر الكوارث الطبيعية...

هل من المقرر توقيع بروتوكولات خلال مؤتمر شرم الشيخ ؟ وما هى أبرزها؟

الشركات لا تبرم اتفاقيات خارج مكاتبها، لكنها تتفق مبدئياً و تذلل النقاط الصعبة خلال الإجتماعات؛

ماذا عن حجم نشاط التأمين فى السوق العربى ؟

الأسواق العربية عددها 20 و مجمل أقساطها اكثر من 46 مليار دولار أمريكي، لكن الأهم هو أننا بلدان تعرف طفرة ديموغرافية و اتساع حجم الطبقة المتوسطة، مما يزيد الطلب على التأمين؛

ما هى خططكم المستهدفة لاسيما فى الاتحاد العربى للتأمين، لتعزيز فرص نمو القطاع ؟

الاتحاد أنجز الكثير فى السابق على مستوى لَم شمل شركات التأمين العربية؛ ما نحن بصدده الآنَ، هو عصرنة عمل الاتحاد على ثلاثة محاور:

أ- إعادة تأهيل الاتحاد لتتماشى طريقة عمله مع احدث ما يعمل بهِ على صعيد الشركات الخاصة؛ لا يغيب عن بالنا إننا نمثل شركات خاصة وبعض شركات القطاع العام، لكننا فى نفس الوقت، تجمع مهنى لا يبتغى الربح، ويعمل لخدمة الصالح العام لقطاع التأمين العربي؛ و أهم مثال على ذلك، مشروع الربط الإليكترونى للبطاقة البرتقالية والذى بدأ العمل على تنفيذه منذ سنتين؛

ب- العمل على إعادة هيكلة طريقة تواصل الاتحاد مع أعضاءه و جمهور الضامنين العرب و الأجانب، عن طريق النشرات الأسبوعية، المجلة الدورية فى حلة جديدة و استعمال ذكى لوسائل التواصل الإجتماعي؛ وهذه كلها تصب فى خانة إعطاء قيمة مضافة لأعضاء الاتحاد.

ج- العمل على تحسين الأداء الفنى التأميني، من خلال عمل الإدارة الفنية وكذلك اللجان و روابط الاتحاد المتخصصة؛

هذة المقالة تم نشرها
فى مجلة «حابى»

التأمين العربي

مستجدات سوق التأمين العربية خلال عام 2019

رغم التوترات الجيوسياسية التى شهدتها المنطقة العربية خلال عام 2019 إلا أن هناك تطورات إيجابية فى كافة الدول العربية على صعيد التشريعات الهادفه لتحسين أداء قطاع التأمين ويأتى الاهتمام بتطوير الأطر الرقابية فيما يخص التأمين لما لهذا القطاع من أهمية فى تنمية اقتصاد البلدان، ونذكر من هذه التطورات التشريعية لبعض البلدان العربية:

الأردن :

قام الاتحاد الاردنى لشركات التأمين بعقد إجتماعين خلال عام 2019 مع ممثلين من لجنة الاقتصاد والاستثمار بمجلس النواب الاردنى لمناقشة مشروع قانون سينقل الرقابة على القطاع من إدارة التأمين فى وزارة الصناعة والتجارة الى البنك المركزى الأردنى بعد سريان هذا القانون ونشره فى الجريدة الرسمية؛

تم إقرار بعض مواد مشروع القانون الجديد من قبل لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية ومنها البند ج من المادة 27 الذى ينظم أى عقد تأمين يتم إصداره فى المملكة باللغة العربية، ما لم يقرر البنك المركزى غير ذلك لأسباب مبررة، كذلك خفضت عقوبة الغرامة على شركة التأمين، بحيث أصبحت لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد عن 200 ألف دينار، بدلًا من 400 ألف دينار تشجيعًا للاستثمار.

الامارات العربية المتحدة :

أصدرت هيئة التأمين التعليمات المتعلقة بالتأمين على الحياة والتأمين التكافلى العائلى والتى تهدف إلى إصلاح الصناعة بعد ثلاث سنوات من التشاور منذ نوفمبر 2016، على إن يتم نشر قرار مجلس إدارة هيئة التأمين رقم (49) لعام 2019 قريباً فى الجريدة الرسمية، ويكون تاريخ التنفيذ الفعلى هو منتصف مايو 2020

تتسم اللوائح الجديدة بالآتي:

بزيادة درجة الإيضاحات فى الشروط العامة لوثائق التأمين على الحياة؛

تنظيم موضوع العمولات المستوفاة من قنوات التوزيع وكيفية أدائها؛

تنظيم عمولات الإنتاج فى فرع التأمين على الحياة عبر تقسيم عمولة الإنتاج على مدار سنوات الوثيقة؛

تحقيق المزيد من الشفافية والإفصاح لطالب التأمين عن جميع الأمور والمسائل المهمة، والتى تسهم فى تكوين الرأى السليم وفقاً لاحتياجاته التأمينية؛

توحيد أسس المقارنة لعروض منتجات التأمين على الحياة بهدف تسهيل قيام طالب التأمين باتخاذ القرار بناء على أسس موحدة؛

تحديد فترة النظرة غير المقيدة ب 30 يوماً، إذ مُنح حامل وثيقة التأمين على الحياة فترة سماح لإلغاء الوثيقة لمدة 30 يوماً من تاريخ إصدار وثيقة التأمين أو التاريخ الذى تبدأ فيه التغطية، أو التاريخ الذى يتم فيه توقيع المستندات الخاصة بوثيقة التأمين من قبل العميل، أيها أقرب؛

استحداث تحليل لاستدامة وثائق التأمين على الحياة المرتبطة بالاستثمار من خلال اشتراط تنفيذ تحليل استدامة الأرباح طوال فترة سريان وثيقة التأمين واعتماده من قبل الخبير الإكتوارى.

القرار رقم 42 لسنة 2019 بتعديل أحكام قرار مجلس ادارة هيئة التأمين رقم 13 لسنة 2018 بشأن تنظيم تسويق وثائق التأمين من خلال البنوك

القرار رقم 40 لسنة 2019 بتعديل أحكام قرار مجلس ادارة الهيئة رقم 3 لسنة 2010 بشأن تعليمات قواعد ممارسة المهنة وآدابها الواجب إتباعها من قبل شركات التأمين العاملة فى الدولة

البدء فى الاعداد لدمج هيئة التأمين فى هيئة الاوراق المالية والسلع: وصدور قرار وزارى رقم 814 لسنة 2019 بتشكيل لجنة إعداد التشريعات اللازمة لإتمام عملية الدمج

لجنة فض المنازعات: وتعد اللجان المشكلة وفق النظام الصادر من قبل إدارة الهيئة رقم 33 لسنة 2019 تطويراً للآلية المعتادة لحل الشكاوى المقدمة من قبل أصحاب الوثائق ضد الشركات ومزودى الخدمات

التأمين العربي

إطلاق منصة رقمية رقابية تهدف إلى دعم عمليات الرقابة والإشراف على قطاع التأمين فى الإمارات عبر توفير البيانات الملائمة لمتخذى القرار فى الوقت المناسب بما فيها مؤشرات الأداء الرئيسية والتقييمات الحيوية لجميع المخاطر الأساسية الكامنة فى أنشطة شركات التأمين لضمان استمرارهم فى العمل بطريقة آمنة وسليمة، والتدخل بفعالية فى الوقت المناسب فى القضايا الخاصة بالوضع المالى للقطاع ما يساعد على دعم اتخاذ القرارات

مملكة البحرين :

قام مصرف البحرين المركزى باستحداث توجيهات خاصة لوسطاء التأمين عبر المنصات الإلكترونية جمعية التأمين البحرينية تعمل على إيجاد بعض التطبيقات التى تناسب جميع شركات التأمين لعمل منصة إلكترونية تربط بينهم

تونس :

فى اكتوبر 2019 تم تفعيل صندوق تعويض الاضرار الفلاحية ينطلق فعليا فى العمل عبر تأمينات يقدمها الصندوق التونسى للتأمين التعاونى الفلاحى CTAMA

المملكة العربية السعودية :

تعديلات على الفقرة الثامنة فى وثيقة التأمين الالزامى للسيارات والعمل بهذا التعديل بداية من سبتمبر 2019

مؤسسة النقد تُحدّث اللائحة التنظيمية للأعمال الإكتوارية لشركات التأمين وإعادة التأمين وتطلق مشروع مسودة التحديث على العموم لإبداء الرأي

الكويت :

كما شهد عام 2019 تطورات تنظيمية ورقابية هامة من شأنها تنظيم سوق التأمين، والتى تتمثل فى صدور القانون والقرارات التالية:

القانون رقم 125 لسنة 2019 – بشأن تنظيم التأمين

القرار الوزارى رقم 215 لسنة 2019 – بشأن تنظيم مهنة خبير اكتوارى

القرار الوزارى رقم 227 لسنة 2019 – بإلزام شركات التأمين بتعيين خبير اكتوارى لكافة أنواع التأمين

القرار الوزارى رقم 243 لسنة 2019 – بتعيين مراقب التزام كويتى الجنسية

القرار الوزارى رقم 244 لسنة 2019 – بشأن ترميز وثائق التأمين

إلى أن استقالة الحكومة وتأخر تشكيل الحكومة الجديدة، وضعا قطاع التأمين فى مأزق رقابي، اذ سلب قانون التأمين الجديد كل الصلاحيات من وزارة التجارة والصناعة لمصلحة وحدة التأمين، فى حين لم يصدر مرسوم تشكيل مجلس ادارة وحدة التأمين الجديدة مما دفع وزارة التجارة والصناعة لإرسال كتاب الى إدارة الفتوى والتشريع لمعرفة رأيها فى قيام الوزارة بمباشرة عملها (كجهة رقابية على قطاع التأمين) لحين تطبيق القانون الجديد وهو ما أكدته الادارة بعدم وجود عائق فى ذلك.

سلطنة عمان :

أصدرت الهيئة العامة لسوق المال قواعد التأمين الصحى بالقرار رقم (78/ 2019)، وذلك ضمن إطار الجهود المبذولة من قبل الهيئة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإعداد البنية التشريعية والتنظيمية لتعميم مشروع «ضماني» التأمين الصحى على العاملين فى القطاع الخاص والمقيمين والزائرين للسلطنة

سوريا :

قامت هيئة الاشراف على التأمين فى سوريا بتقديم مشروع لتعديل المرسومين التشريعين رقم 68 لعام 2004 مرسوم إحداث هيئة الإشراف على التأمين، و43 لعام 2005 المرسوم الناظم لأعمال قطاع التأمين فى الجمهورية العربية السورية، ودمجهما فى قانون واحد

جمهورية مصر العربية :

قانون التأمين الموحد: حيث أصدرت الهيئة العامة للرقابة على التأمين مسودة القانون فى أغسطس 2019 إن مشروع القانون جاء فى عشرة أبواب بعدد مواد تصل إلى 233 مادة – ما بين معدلة ومستحدثة – ساهم فى إعدادها العديد من الخبراء والمتخصصين فى كافة مجالات التأمين وإعادة التأمين والأنشطة والخدمات المرتبطة به.

مجمعة للتأمين الاجبارى على السيارات: صدور قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 252 لسنة 2019 (فبراير 2019) بإنشاء وإعتماد النظام الاساسى للمجمعة المصرية للتأمين الاجباري

المغرب :

قانون التأمين التكافلي: صدور قانون رقم 87.18 فى 9 أغسطس 2019 والمنشور فى الجريدة الرسمية العدد 6806 بتاريخ 2019/8/22 والخاص بممارسة التأمين التكافلى فى المغرب؛

اعطاء الشخصية القانونية لصندوق حملة الوثائق ومنع المساهمين من التصرف فى أموال الصندوق؛

تحديد سقف الوكالة ب ٪25؛

إنشاء هيئة رقابة شرعية عليا بدل هيئة لكل شركة لتفادى تضارب الفتاوى وتوحيد الممارسات الشرعية؛

تشكيل صندوق التضامن ضد الكوارث الطبيعية لغير المؤمنين، والبدء فى جعل التأمين على الكوارث الطبيعية إلزامياً مطلع 2020

الخلاصة

إذا كانت نسب النمو منخفضة نسبياً فى السنة الاخيرة فى العديد من البلدان العربية والتوترات الجيوسياسية تلقى بظلالها على صناعة التأمين إلا ان العديد من البلدان العربية شهدت تطورات إيجابية من شأنها الإرتقاء بصناعة التأمين العربية، فالمنطقة العربية مازالت تحاول جاهدة تجهيز بيئة صحية حاضنة لتواكب بها مستجدات الاسواق العالمية.

هذا التقرير صادر عن الامانة العامة

ALA

المعاينون العرب
Arab Loss Adjusters

BRIDGING THE GAP

REACH

TECHNICAL CAPABILITIES

A LOCAL SCHOOL OF THOUGHT WITH INTERNATIONAL DIMENSION

WE **EMBRACE CHALLENGES,** pave the path to mediation.
Loss adjusting, A skilled art not a mere service

UAE	Bahrain	Saudi Arabia	Qatar
Oman	Kuwait	Jordan	Yemen
Syria	Egypt	Lebanon	Palestine
Sudan	Malaysia	Pakistan	

An ALA Corporation Ltd. Co.

Asia Operations
ALA Independent // Malaysia and Pakistan
www.alaindependent.com

P.O Box 1970, Dubai, UAE
headoffice@arablossadjusters.com

+971 (4) 26266629
www.arablossadjusters.com

التأمين العربي

ملحق خاص عن السوق المصرى

التأمين العربي

المدخل إلى تقرير السوق المصرى

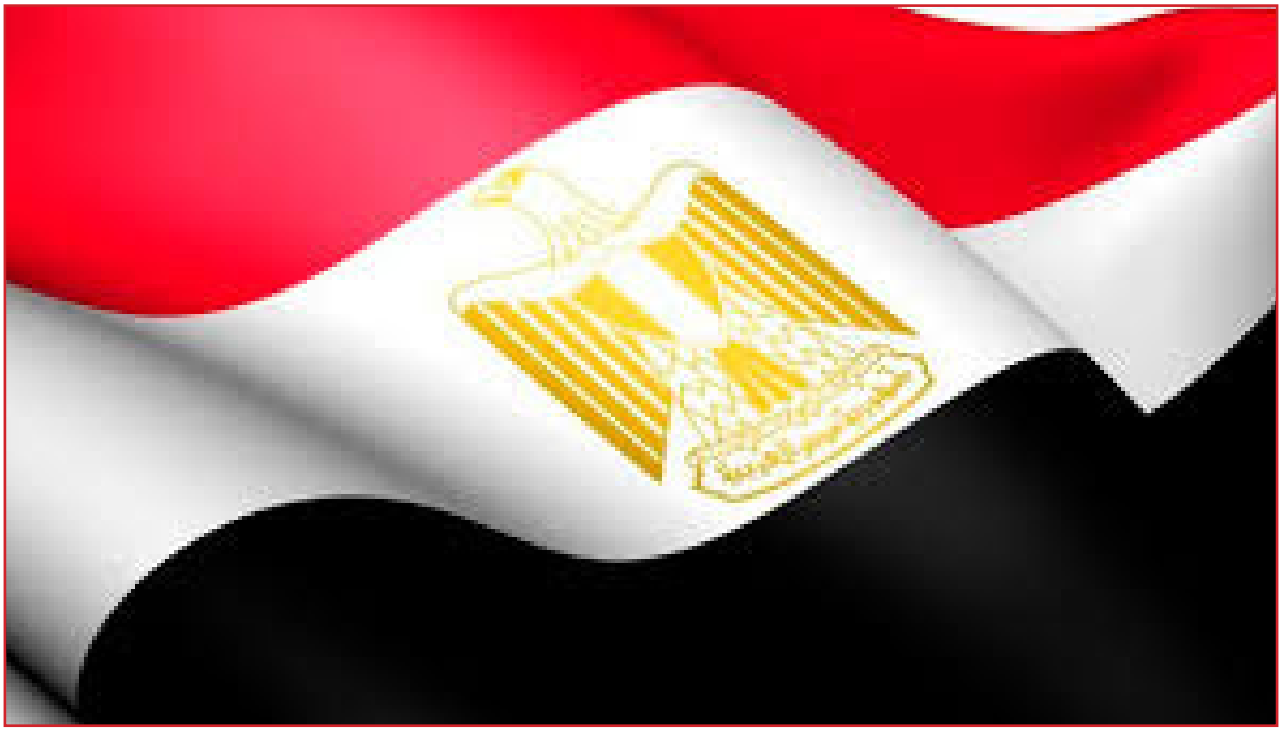

الملفت للنظر هو الطفرة النوعية والكمية التى يشهدها السوق المصرى فى السنوات الأخيرة، هذه الطفرة يمكن تفسيرها بعده أسباب:

النمو الاقتصادى والذى بلغ 5.3 ٪ فى السنة المالية 2017-2018 ؛

ضرورة الترفيع من قيمة الممتلكات بعد تعويم الجنيه المصري؛

حزمة التشريعات والحوافز التى أصدرت والتى من شأنها تنظيم السوق وإيجاد فرص لتطوير صناعة التأمين ؛

لكن الأهم؛ هو وجود ديناميكية حقيقية داخل السوق للتحفيز والارتقاء به إلى أعلى المستويات؛ فالمسؤولون على كافة الاصعدة مصممون على تطوير صناعة التأمين سواء على مستوى وزارة المالية، هيئة الرقابة المالية، الاتحاد المصرى وطبعا الشركات المصرية.

الإطار التنظيمي:

يعتبر القانون المنظم للتأمين فى مصر أقدم قانون فى البلدان العربية حيث صدر سنة 1939 ثم تم تعديله عدة مرات كانت أخرها سنة 1981 (قانون رقم 10) بعد إنشاء هيئة الرقابة المالية سنة 2009 حدثت العديد من التطورات فى الفترة الأخيرة أهمها، إنشاء صندوق حملة الوثائق والمستفيدين منها لدى شركات التأمين.

كما أن الرقابة المالية تعمل مع الوزارات المعنية والشركات على إيجاد تغطيات صحية لشرائح المجتمع الفقيرة والطلبة، كما أن الهيئة تعمل على إصدار قانون جديد فى سنة 2020.

شركات التأمين والصناديق:

بلغ عدد الشركات فى مصر

15 شركة تأمينات أشخاص

23 شركة تأمينات ممتلكات

1 شركة ضمان صادرات

1 شركة إعادة تأمين (الإعادة الافريقية)

614 صناديق تأمين خاصة

3 صناديق حكومية

3 مجتمعات تأمينية

تاريخيا، لعبت شركات القطاع العام دورا أساسيا فى السوق لعقود، ولكن بعد تحرير السوق فى الثمينينات من القرن الماضي، شهد دخول لاعبين جدد ومنهم فروع لشركات اجنبية وإنشاء شركات التكافل.

المؤشرات الأساسية (مليون جنية مصرى):

الأقساط المباشرة	2018/2017	2017/2016	نسبة النمو
الأشخاص	12121	10146	٪ 19.46
ممتلكات	15621	12329	٪ 27
المجموع	27742	22474	٪ 24

حقوق المساهمين	2018/2017	2017/2016	نسبة النمو
الأشخاص	13823	10479	٪ 31.9
ممتلكات	24152	20311	٪ 18.9
المجموع	37975	30791	٪ 24

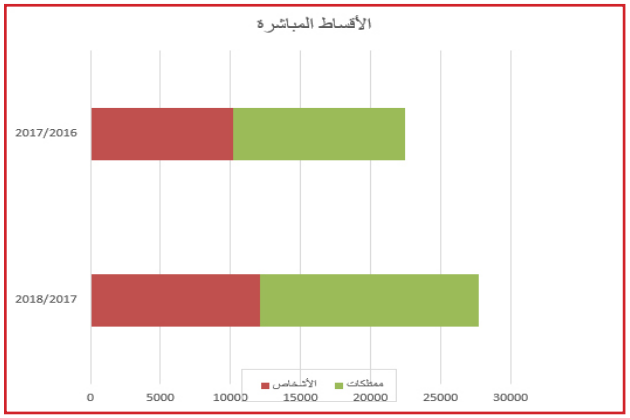

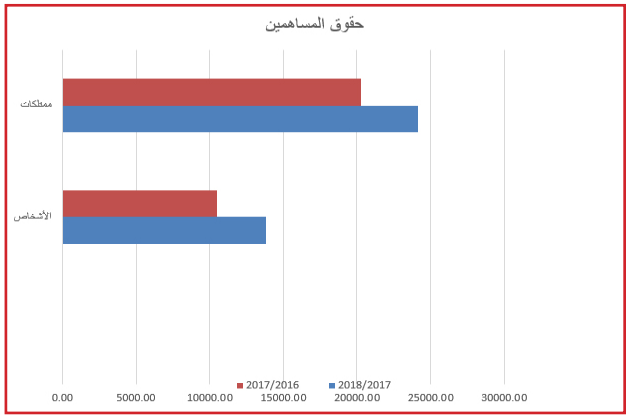

التعويضات	2018/2017	2017/2016	نسبة النمو
الأشخاص	7640	7038	٪ 9
ممتلكات	6463	5090	٪ 27
المجموع	14103	12128	٪ 16.3

حقوق حملة الوثائق	2018/2017	2017/2016	نسبة النمو
الأشخاص	43357	38395	٪ 12.9
ممتلكات	17585	15874	٪ 12.5
المجموع	61215	54272	٪ 12.8

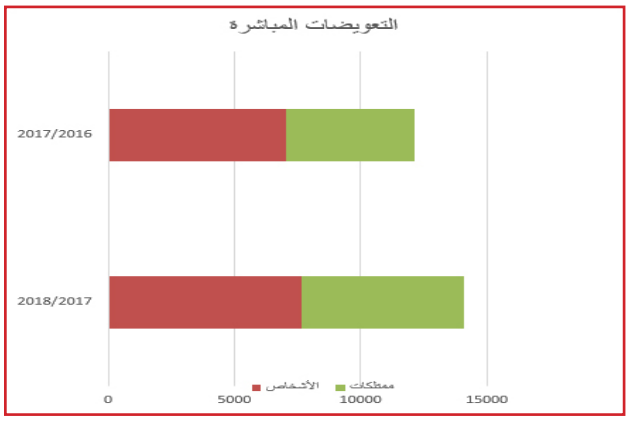

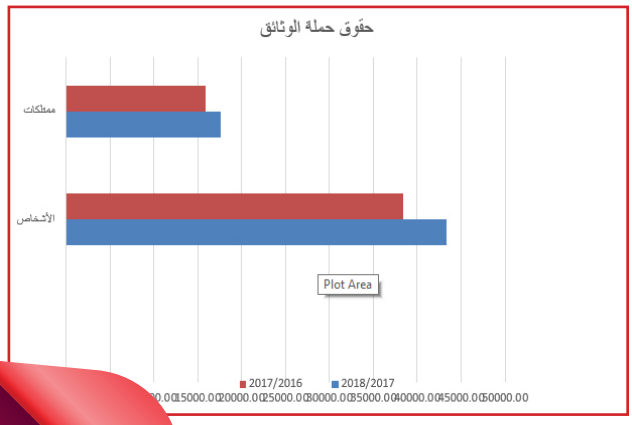

التأمين العربي

خلال السنة المالية 2017 – 2018 أرتفعت الأقساط بنسبة 24 ٪ مقابل ارتفاع التعويضات بنسبة 16.3 ٪؛ وأرتفعت حقوق المساهمين لـ 24 ٪ وحقوق حملة الوثائق لـ 12.8 ٪.

وقد بلغ إجمالى استثمارات شركات التأمين حتى نهاية يونية 99 مليار جنيه مصرى أى ما يعادل (6.122) مليار دولار أمريكي.

أحد المستجدات الأساسية فى الفترة الأخيرة هو إطلاق أول منصة إلكترونية لتبادل البيانات والمعلومات؛ حيث تم ربط الهيئة مع الاتحاد المصري.

كما أن 16 شركة حصلت على رخصة إصدار وتوزيع الوثائق إلكترونيا.

أهم مؤشرات سوق التأمين بالنسبة لكل فرع تأمينى 2018/2017:

إجمالى معدل الخسائر فى السوق المصرى يظل جيد (57.9) والنسبة المركبة (87.90 ٪) من الإجمالى .

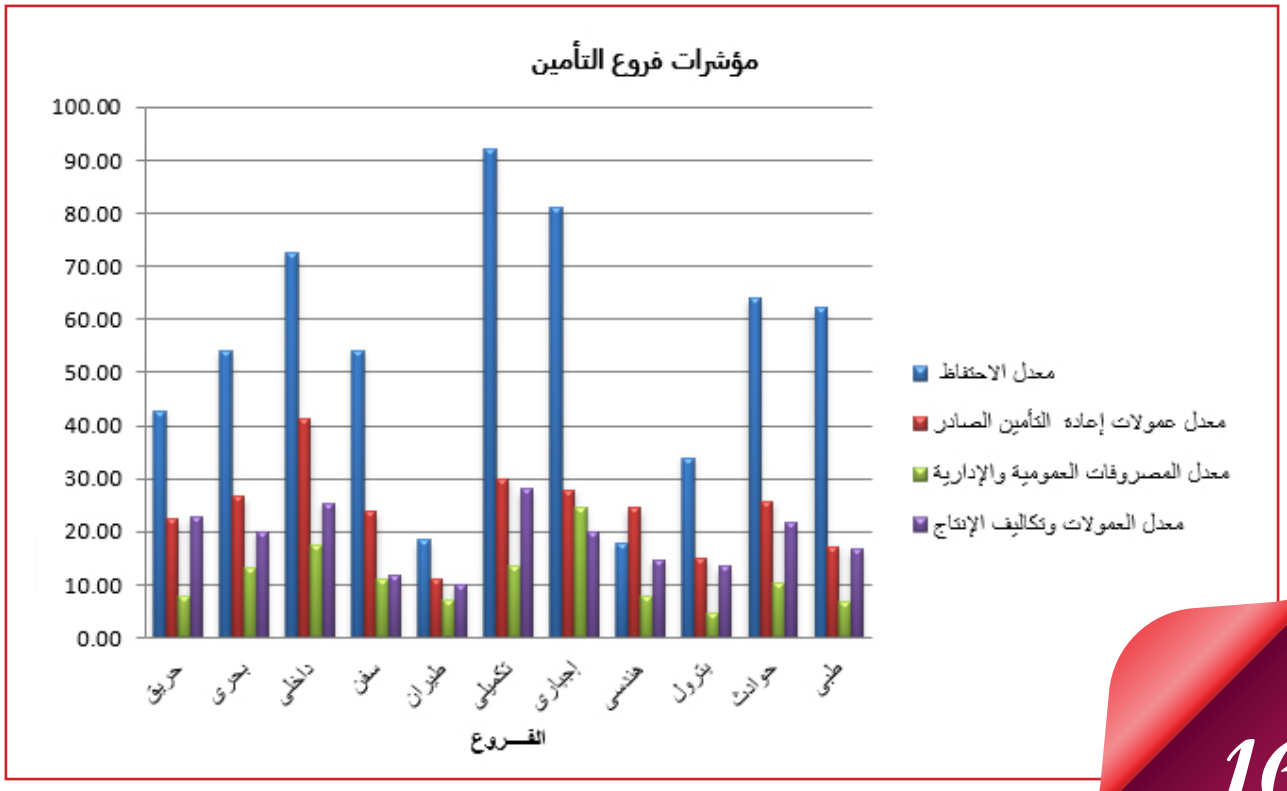

الفروع	معدل الاحتفاظ ٪	معدل عمولات إعادة التأمين الصادر ٪	معدل المصروفات العمومية والإدارية ٪	معدل العمولات وتكاليف الإنتاج ٪	معدل الخسائر ٪
حريق	42.70	22.30	7.80	22.70	77.20
بحرى	54.00	26.60	13.20	20.00	10.00
داخلى	72.40	41.20	17.60	25.30	37.1
سفن	54.10	23.70	11.20	11.90	44.30
طيران	18.40	11.10	7.00	10.00	167.10
تكميلى	92.00	29.90	13.50	28.10	61.90
إجبارى	81.00	27.80	24.40	20.00	36.50
هندسى	17.80	24.40	7.90	14.70	65.50
بترول	33.80	15.00	7.80	13.50	58.20
حوادث	64.00	25.70	10.30	21.70	27.80
طبى	62.10	17.20	6.90	16.70	85.20
المجموع	75.30	21.20	10.00	20.00	57.90

المصدر :
تقارير الاتحاد المصرى للتأمين (www.ifegypt.org)
والهيئة العامة للرقابة المالية (www.fra.gov.eg)

التأمين العربي

حوار مع الأستاذ علاء الزهيري

رئيس الاتحاد المصرى للتأمين

الأستاذ علاء الزهيري

ما هى أهم المواضيع وورش العمل المطروحة على أجندة الاتحاد المصرى للتأمين فى الوقت الحالي؟

تنفيذاً لأهداف خطة عمل الاتحاد المصرى للتأمين بشأن العمل على رفع مستوى صناعة التأمين هناك العديد من الموضوعات المطروحة حاليا على أجندة الاتحاد من أهمها :

أولا : تفعيل عمل اللجان الفنية القائمة بالاتحاد و تطوير العمل بها

حيث ألزم الاتحاد كل لجانه الفنية بتقديم خطة عمل تعكس مدى الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة و التأمين المستدام و الشمول المالى .

وضع برامج عملية تناقش كيفية تنمية أعمال الشركات على أسس فنية و تسويقية مستحدثة

مما يساهم فى زيادة حجم أقساط السوق بصفة عامة.

قيام كل لجنة بعقد ندوة يحضرها ممثلى سوق التأمين تعكس الخطوات العملية لتنفيذ خطة عملها. هذا و سيعقد خلال العام الحالى:

ندوة اللجنة العامة للسيارات فى النصف الثانى من ديسمبر2019 تحت عنوان :

«أهم ضوابط الاكتتاب الفنى السليم لفرع تأمين السيارات التكميلى » كما سوف يتم التعريف بالمجمعة المصرية للتأمين الإجبارى على السيارات ودور المجمعة كمنصة واحدة لإدارة التأمين الإجبارى على المركبات فى مصر

كما ستعقد اللجنة العامة للتأمينات الهندسية خلال شهر يناير 2020 - ندوة تحت عنوان» كيفية تسوية التعويضات « مع حضور خبراء المعاينة و تسوية الخسائر .

ثانيا : إستحداث لجان جديدة

تم إستحداث لجان جديدة تساهم فى تطوير العمل بالاتحاد مثل: لجنة المعاينة وتقدير الأخطار و لجنة التأمينات الزراعية ولجنة التأمين متناهي الصغر و لجنة التأمين المستدام .

و قد جاء تأسيس لجان التأمينات الزراعية ولجنة التأمين متناهي الصغر و لجنة التأمين المستدام فى ضوء أهداف مبادرة PSI إلى تفعيل دور صناعة التأمين كمديرين للمخاطر و كشركات تأمين وكمستثمرين فى سد فجوة الحماية ودعم التحول إلى اقتصاد مستدام.

ثالثا : تفعيل بروتوكولات التعاون

قام الاتحاد خلال السنتين الأخيرتين بتوقيع العديد من بروتوكولات تعاون مع عدد من الاتحادات العربية والعالمية تضمنت :

- الجامعة التونسية للتأمين وإعادة التأمين
- الجامعة المغربية للتأمين وإعادة التأمين
- الاتحاد الاردنى لشركات التأمين
- جمعية الامارات للتأمين

التأمين العربي

- شركة التأمين الوطنية بالعراق

ذلك بالاضافة إلى الاتحاد العالمى لاتحادات التأمين و اعادة التأمين GFIA

و يتمثل الاتحاد فى لجنتين من لجان الاتحاد العالمى هما :

- لجنة سلوكيات السوق
- لجنة الشمول المالى

و يقوم حاليا الاتحاد بوضع خطة لتفعيل البروتوكولات العربية من خلال :

حضور المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل التى تعقد فى كلا البلدين و تمكين عدد اثنين من ممثلى الاتحادين من مجانية الاشتراك فيها .

تبادل خطط العمل الخاصة بتطوير عمل الاتحاد فى البلدين بهدف الإسهام فى تطوير صناعة التأمين و والخروج بتوصيات من شأنها المساهمة فى تحقيق الأهداف بشكل أفضل.

الاستفادة من خبرات البلدين فى جميع المجالات و المنتجات التأمينية الجديدة المتاحة بأسواقها

تبادل التقارير السنوية و التى تتضمن كافة الإنجازات والمتغيرات والمستجدات الفنية .

ترشيح ممثلين عن الاتحادين فى اللجان الفنية للطرفين , و يعهد لهذه اللّجان بدراسة المسائل الفنية والمالية والتشريعية وإعداد التقارير ورفع التوصيات إلى لّجنة عليا من الطرفين لإتخاذ القرارات بشأنها.

رابعا : مجمعة الأخطار الطبيعية

يعمل الاتحاد المصرى للتأمين حاليا على اتخاذ الخطوات العملية نحو إنشاء مجمعة التأمين ضد الأخطار الطبيعية نظرا لأهميتها الشديدة للقطاع والسوق خلال الفترة القادمة؛ و تعتبر أهم الخطوات هى التعامل مع التحديات التى تواجه تأسيس تلك المجمعة و من اهمها :

تحديد الأخطار الطبيعية التى سيتم تغطيتها بوا سطة ا لمجمعة .

وضع تعريفات واضحة لبعض الأخطار الطبيعية للتفرقة بينها وبين غيرها من الظواهر الطبيعية التى قد لا تصل إلى حد أن يتم تصنيفها كخطر طبيعى ، حيث أن عدم وضوح الفرق بين هذه الظواهر الطبيعية وبعضها وكذلك عدم إيضاح متى تتحول تلك

الظواهر الطبيعية إلى الحد الذى يتم تصنيفها على كونها كارثة طبيعية قد يتسبب ذلك فى الدخول فى نوع من الجدال أو النزاع بين العملاء وشركات التأمين.

محاولة التغلب على انخفاض الوعى والذى يعد أحد أقدم التحديات التى تواجها صناعة التأمين، لا سيما الوعى بمخاطر المناخ، ومن ثم يجب على القائمين على صناعة التأمين القيام بمحاول تعريف العملاء بالأخطار التى قد يتعرض لها نشاطهم التجارى نتيجة لوقوع كارثة طبيعية ما فى النطاق الذى يقع فيه نشاطهم التجارى

و لقد عقد الاتحاد عدة ندوات ولقاءات وورش عمل مع عدد من شركات إعادة التأمين العالمية وشركات وساطة إعادة التأمين العالمية من أجل وضع أفضل استراتيجية عمل ممكنة لهذة المجمعة وكذلك التعرف على التجارب الدولية فى هذا الشأن.. حيث قام الاتحاد حتى الآن بعقد لقاءات بخصوص مجمعة الأخطار الطبيعية مع الكيانات التالية:

- هيئة اللويدز بلندن.
- شركة CCRالفرنسية.
- شركة سويس رى.

و يتم حاليا وضع استراتيجية العمل الخاصة بالمجمعة على أساس ما يلي:

تقييم الحجم الحقيقى للخطر بحيث يشمل تحديد مواقع المبانى والبنية التحتية والأصول والممتلكات التى تقع فى المناطق الخطرة، وتحديد مدى إمكانية وقوع أضرار مادية لها نتيجة لتعرضها لخطر طبيعى.

التنبؤ من خلال إستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة بمدى إحتمالية وقوع خطر طبيعى ما في أحد المناطق، وكذلك تقديم اقتراحات بشأن كيفية قيام الأطراف المعنية داخل المجمعة لمواجهة هذا الخطر وكيفيه تقليل الخسائر التى قد تنجم عنه.

تبنى استراتيجية جديدة من أجل رفع مستوى الوعي التأميني لدى الافراد والشركات والحكومات فيما يتعلق بمخاطر الكوارث الطبيعية وأثارها، وخطط الحماية منها وكذلك تعريفهم بالمسئولية الواقعة على عاتقهم فيما يتعلق بإدارة تلك المخاطر.

وضع المقترحات الخاصة بأفضل الوسائل الممكنة لتمويل الخطط الشاملة الخاصة بإدارة المخاطر المناخية ومحاولة تجنب أثارها أو التقليل من وطأتها.

سد الفجوة التأمينية هى واحدة من أكثر المشكلات الهامة التى تواجه الدول النامية؛ ما هى خطة الاتحاد المصرى للتأمين للمساهمة فى حل هذه المشكلة ؟

تعرف الفجوة التأمينية بأنها نسبة الخسائر غير المؤمن عليها (غير المغطاه تأمينيا) الناتجة عن وقوع حوادث أو كوارث ضخمة .

وفقا لنشرة سويس رى العالمية الصادرة الشهر الماضى والذى تم الإعلان عنها فى الإجتماع السنوى لصناعة إعادة التأمين فى مونت كارلو سبتمبر 2019 أن هناك فرصة لسد فجوة تأمينية تقدر ب 1.2 تريليون دولار من الحماية التأمينية لكلا من تأمينات الممتلكات و تأمينات الحياة معا .

فقد أظهرت المؤشرات أن الاقتصاد أقل مرونة الآن مما كانت عليه فى بداية الأزمة المالية العالمية وأبرز فجوة حماية مركبة بقيمة 1.2 تريليون دولار لثلاثة مجالات رئيسية للمخاطر هى :

الكوارث الطبيعية

ارتفاع عدد الوفيات

الإنفاق على الرعاية الصحية.

كما أظهر تقرير حديث لشركة « Lloyd's latest underinsurance report » بأن السوق المصرية جاءت فى المرتبة العاشرة عالمياً بين الدول التى تعانى من الفجوة التأمينية بينما جاءت فى المركز الثانى عربياً وأفريقياً عقب دولتى السعودية ونيجيريا على الترتيب.

ووفقاً للتقرير، بلغت الفجوة التأمينية بالسوق المصرى نحو 2.8 مليار دولار خلال عام 2018، بنسبة تصل إلى 1.2٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وبلغ معدل انتشار قطاع التأمين فى مصر 0.4٪.

مما يؤكد على أنه ما زالت هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لبناء الوعى التأمينى وتشجيع العملاء على الاستفادة من التغطيات التأمينية لسد هذه الفجوة.

و لقد لجأت العديد من الدول النامية إلى إغلاق الفجوة التأمينية من خلال :

التأمينات الإجبارية

التأمين متناهى الصغر

التأمين الصحى

التأمينات الزراعية

و يقوم الاتحاد المصرى باتباع نفس النهج و الاستفادة من تجارب الدول النامية من خلال تأسيس لجنة التأمين متناهى الصغر و لجنة التأمين الزراعى و لجنة التأمين المستدام و لا شك أن خطط عمل هذه اللجان ستكون هى المحرك الرئيسى للنمو وسد الفجوة التأمينية الى حد كبير.

و يعمل الاتحاد على وضع دليل التأمين المستدام لشركات التأمين المصرية أعضاء الاتحاد و يهدف إلى توفير التوجيه فى المقام الأول لشركات التأمين سواء تأمينات الحياة أو التأمينات العامة الذين يعتزمون تطوير أسلوب خططهم لدمج مخاطرESG (البيئية والإجتماعية و الحوكمة) الخاصة بالاستدامة فى أعمال التأمين الأساسية واتخاذ القرارات بشأنها و توفير منتجات تأمينية تدعم بها المجالات والأنشطة الاقتصادية الصديقة للبيئة، وكذلك المساهمة الاستثمارية فى المشروعات ذات نفس الطبيعة المتوافقة مع الشروط البيئية لمبادئ الأمم المتحدة.

و أيضا العمل على تطبيق مبادئ الاستثمار المسؤول PRI

دمج القضايا البيئية والإجتماعية ومسائل الحوكمة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال تطبيق مبادئ الاستثمار المسؤول و العمل على دمج المشكلات البيئية والإجتماعية والمشكلات المتعلقة بالحوكمة فى العمليات الخاصة بتحليل الاستثمار.

قانون التأمين الجديد ؛ هل عندكم ملاحظات أو اقتراحات لتطويره؟

مشروع قانون التأمين الجديد هو مشروع شامل ولقد خضع لحوار مجتمعى مع كافة الأطراف المعنية لتجميع كافة الملاحظات والآراء ومنها الاتحاد المصرى للتأمين وشركات التأمين الأعضاء .
و يهدف مشروع قانون التأمين الجديد إلى إصدار ضوابط وقواعد تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية ومنها إلزام شركات التأمين بإجراء تصنيف ائتمانى دولى لها وفق مجموعه من القواعد والمعايير الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة بهدف تحسين بيئة معاملاتها مع معيدى التأمين من جانب وتحسين مستوى خدمتها التأمينية مع عملائها ، وكذا تطبيق مبادئ الحوكمة و تحقيق مبادئ التنمية المستدامة بقطاع التأمين وإعادة التأمين المصري.
وأهم ما يتضمنه القانون هو تنظيم لنشاط كل من التأمين التكافلى والتأمين متناهى الصغر ونشاط التأمين الطبى المتخصص ، مع السماح بإنشاء شركات تأمين متخصصة بنوع محدد من أنواع التأمين وفقا لمتطلبات حاجه السوق و منها شركات التأمين الطبى المتخصصة والمسموح لها بمزاوله هذا التأمين سواء أكان قصير أو طويل الأجل أو تأمينات سيارات .
وإضافة التأمينات الزراعية بأنواعها كأحد فروع التأمين الرئيسية تشجيعا للشركات على ممارسة هذا النوع
و نص القانون أيضا دخول شركات الرعاية الصحية بنوعيها TPA ، HMOتحت رقابة الهيئة من خلال تنظيم قواعد تأسيسها وشروط مزاولة أعمالها.
وكذلك السماح بتأسيس شركات تأمين متناهى الصغر برؤوس أموال مناسبة لنشاطها ، مع السماح لها بإصدار منتجات تأمينات حياة وتأمينات عامة معاً.
ونظرا لأهمية التأمينات الاجبارية و غرضها الأساسى فى تحقيق أهدافها القومية وهو حماية كل من الفرد والمجتمع من الأضرار الناجمة عن أخطار معينة و أيضا تحقيق المستهدف من نمو أقساط التأمين بالسوق.
وقد تضمن القانون 11 نوع اجبارى ، و من أهمها فى مجال تأمينات المسئوليات المهنية مثل الأطباء و المحامين و المحاسبين ، وتأمين المنشآت و الأصول الحكومية ، و المسئولية الناشئة فى أماكن التجمعات كالمراكز التجارية والثقافية والترفيهية والرياضية وغيرها و حالات الطلاق فى مصر.

ما تصوركم لتطور سوق التأمين المصرى فى السنوات القادمة ؟

تسعى الهيئة العامة للرقابة المالية بالتعاون مع الاتحاد المصرى للتأمين إلى تعميق مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لتتجاوز حدود الـ 1 ٪ خلال السنوات الأربع القادمة، بالإضافة إلى مضاعفة أقساط التأمين لتصل إلى حوالي 50 مليار جنيه فى عام 2022 مقارنة بنحو 30 مليار جنيه خلال عام 2018.
لذلك على شركات التأمين محاولة زيادة النمو فى معدل اختراق التأمين وزيادة نسبة مساهمته فى الاقتصاد الوطنى عن طريق ابتكار منتجات تأمينية جديدة وإيجاد قنوات جديدة لتوزيع المنتجات التأمينية.
و لا شك أن قرار الهيئة بضرورة قيام شركات التأمين بإنشاء قسم للتأمين المستدام لديها وأن يحتوى التقرير السنوى الخاص بها على تقرير عن الحوكمة وتقرير عن الاستدامة بصفتها موضوعات غاية فى الأهمية.
سيؤثر دون شك على قيام شركات التأمين بمحاولة التفاعل والتغيير سواء عن طريق المنتجات التأمينية التى يقدمها أو من خلال تغيير الآلية الخاصة بالاستثمار بحيث تتماشى المنتجات وسياسات الاستثمار مع أهداف التنمية المستدامة .
و سيكون التركيز على:
التأمينات الصغيرة ومتناهية الصغر والتى تستهدف الفئات الفقيرة من خلال توفير التغطيات التى تتناسب مع دخول وإحتياجات تلك الفئات و أيضا منتجات التأمينات الزراعية بالإضافة إلى المنتجات التأمينية ضد التغيرات المناخية.
و لا شك أن السوق سيشهد زيادة الاتجاه نحو استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة فى الإصدار والتعامل مع التعويضات و عمليات التسويق .

التأمين العربي

حوار مع الأستاذ باسل الحيني

رئيس مجلس إدارة شركة مصر القابضة للتأمين

الأستاذ باسل الحيني

ما هو تصوركم لدور مجموعة مصر القابضة للتأمين وشركاتها فى تنمية وتطوير السوق المصرى فى السنوات القادمة؟

مجموعة مصر القابضة للتأمين بشركاتها التابعة شركة مصر للتأمين وشركة مصر لتأمينات حياة هى المجموعة المالية غير المصرفية الأكبر فى مصر. تمتلك أكبر حصة سوقية فى مصر سواء بالنسبة للممتلكات أو تأمينات الحياة بالإضافة إلى أن الشركتين هما أقدم شركتى تأمين فى مصر. مصر لتأمينات الحياة هى أساساً شركة التأمين الأهلية المصرية وكانت أول شركة تأمين تأسست فى مصر. ومصر للتأمين أول شركة تأمين مصرية برأس مال مصري. لذلك باعتبارهما الأكبر وباعتبارهما الأقدم لهما الريادة فى السوق المصرى وبالتالى شئنا أم أبينا علينا مسئوليه تجاه السوق فى تنميته وتطويره وفى قيادة الشركات العاملة فى السوق لهذه التنمية وهذا التطوير.

دور المجموعة فى قيادة السوق بهذا الاتجاه سيكون من خلال العمل بجهد دؤوب على توسيع رقعة سوق التأمين وزيادة إسهام قطاع التأمين فى الناتج المحلى الإجمالى فى مصر عوضاً عن التنافس بين الشركات على نفس حجم السوق. وسيكون هذا بالتعاون مع كافة الشركات العاملة ومع الأخذ بوسائل التحول التكنولوجى والرقمى للوصول لأكبر قاعدة من العملاء، بالإضافة إلى قيادة السوق فى زيادة الوعى التأمينى بين كل أطياف الشعب المصرى وتقديم توليفة منتجات تناسب احتياجات المتعاملين المحتملين وبذلك نشجعهم على الأسهام فى نمو قطاع التأمين.

ماهى الخطة التى ترونها مناسبة لتنمية سريعة ومستدامة للسوق المصري؟

أولاً، لابد من البدء بالمدارس، بالطلبة، لتوعيتهم بأهمية التأمين بأنه وسيلة للحماية وهو الدور الأساسى التى تلعبه شركات التأمين بالإضافة إلى كون التأمين وسيلة ادخار واستثمار وليس فقط صرف تعويضات. لابد للنشئ أن يتعلم هذه المعانى وبالتالى نرى جيل جديد لديه دراية بأهمية وعمق قطاع التأمين بالنسبة للاقتصاد القومي. ومن ناحية أخرى يجب العمل على توعية فئات الشعب الأخرى. والتوعية لن تؤتى ثمارها إلا إذا استطعنا صياغة مجموعة من المنتجات تناسب احتياجات المتعاملين المحتملين وليس بالاكتفاء بسرد فوائد التأمين ومميزاته. أتاحة منتجات تناسب المتعامل سيكون أكبر دافع للأقبال على التأمين ومن ثم زيادة التوعية.

ولكن الأسلوب الذى سيحقق الطفرة السريعة هو توسيع رقعة مظلة التأمين الإجبارى وهذا الأمر فى يد الرقيب وقد بدأ الرقيب بالفعل فى العمل على هذا بزيادة فروع التأمين الإجبارى من خلال القانون. ونأمل أن يستمر هذا من

التأمين العربي

خلال ضوابط وقرارات يصدرها مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية حتى نرى طفرة فى السوق المصري.

هل تعتقدون أن القطاع العام سيظل محتفظاً بحصته من السوق المصرى أم أن دخول العديد من الشركات الخاصة للسوق المصرى سيؤدى إلى تقليص دور شركات مصر القابضة؟

القطاع الحكومى أو شركات التأمين المملوكة للدولة ستظل تؤدى دورها الريادى فى قيادة السوق. ونحن نرحب بالمنافسة بدخول شركات جديدة فى السوق المصرى ومستعدون تماما للمنافسة الشريفة وأعتقد أننا سنظل محتفظين بحصة أكبر فى السوق وهذا ليس مجرد أمل وإنما هو قراءة للواقع المستقبلى الذى نعمل على إرسائه من الآن حيث أن هناك خطة بدأت بالفعل للوصول إلى التحول الرقمى الكامل داخل الشركتين، ومتى تحقق هذا بالإضافة إلى التطوير المؤسسى وتدريب الكوادر ورفع كفاءة العنصر البشري، فأننا سنكون فى وضع يسمح لنا بالاطمئنان إلى الاحتفاظ بحصة كبيرة فى السوق. ولن يكون ذلك على حساب نوعية الخدمة لا باللجوء إلى منافسات سعرية غير سليمة وإنما بقواعد أداء سليمة.

هل خصخصة مصر للتأمين لازالت على جدول الأعمال؟ ام هذه الصفحة طويت؟

الخصخصة بصفة عامة لم تعد سياسة تنتهجها الحكومة المصرية وبالتالى هى ليست على جدول أعمال مجموعة مصر القابضة للتأمين ولا أى مجموعة أخرى أو شركة حكومية عاملة فى مصر. ما هو على جدول الأعمال بالنسبة للحكومة المصرية هو الطروحات فى البورصة المصرية. وهناك برنامج للطروحات وضعته الحكومة المصرية يحتوى على أكثر من 25 شركة من ضمن هذه الشركات شركة مصر للتأمين وشركة مصر لتأمينات الحياة. الهدف المبدئى الذى حصلنا على موافقة الجمعيات العمومية عليه هو طرح حصة تصل إلى30 ٪ لكل من الشركتين فى البورصة المصرية. توقيت هذا الطرح يعود إلى لجنة الطروحات الحكومية.

تقديرى الشخصى أن هذا لن يكون فى القريب العاجل. قد نرى بدء العمل على تهيئة شركة مصر لتأمينات الحياة لهذا الطرح خلال العام القادم، الامر الذى يعنى أنه يمكن أن تكون الشركة مستعدة للطرح فى عام 2021 وتليها بعد هذا شركة مصر للتأمين.

التأمين العربي

حوار مع الدكتور أحمد عبد العزيز

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر لتأمينات الحياة

الدكتور
أحمد عبد العزيز

كيف تقيمون تطور التأمين على الحياة فى مصر فى السنوات الأخيرة ونسبة النمو مع النسب المرتفعة التى نشهدها منذ سنوات؟ وهل تتوقعون أن تظل هذه النسبة مرتفعة فى السنوات القادمة ؟

يعد التأمين فى المطلق أحد القطاعات الإستراتيجية التى تساهم فى دفع عجلة الاقتصاد القومى إلى الأمام، ويعد قطاع التأمينات على الحياة من أهم أنواع التأمين. ويشهد قطاع التأمينات على الحياة طفرة كبيرة فى الآونة الأخيرة إلى جانب سعى الشركات العاملة فى السوق المصرى ومنها شركة مصر لتأمينات الحياة إلى نشر الوعى التأمينى فى السوق وجذب قاعدة عملاء جديدة إلى جانب العمل على تبادل الخبرات مع الأسواق الخارجية لتعزيز معدلات نمو القطاع.

كما يشهد القطاع تطوراً كبيراً من خلال الاستفادة من التطور التكنولوجى فى توفير المنتجات التأمينية مما يساهم فى زيادة قاعدة العملاء وتسهيل تعاملهم مع الشركات ودفع الأقساط التأمينية.

ومن المتوقع أن يستمر القطاع فى النمو فى الفترة القادمة لا سيما مع طرح منتجات وحلول تأمينية جديدة والتعاون مع البنوك من خلال التأمين البنكى الذى توفره الشركات لعملاء البنوك. هذا إلى جانب دخول لاعبين جدد فى السوق مما سيزيد من قاعدة العملاء ويغير طبيعة المنافسة لظهور العديد من الابتكارات فى فترة زمنية قصيرة.

ما أسباب طفرة التأمين على الحياة فى مصر؟

تلعب التوعية بقطاع التأمينات على الحياة ومنتجاتها دوراً فعالاً فى جذب قاعدة عريضة من العملاء وتعزيز نمو القطاع. كما تعمل المنتجات الجديدة وتسهيل طرق دفع الأقساط، فضلاً عن دخول صناعة التأمينات على الحياة عالم التكنولوجيا الرقمية. وهذا ما يحدث فى شركة مصر لتأمينات الحياة حيث انطلقنا بالفعل وبدأنا فى التحول الرقمى من خلال توفير وثائق وحلول تأمينية رقمية إلى جانب إطلاق التطبيق الخاص بالشركة ومن المنتظر أن تفتتح الشركة خلال هذا العام مجموعة من الفروع الذكية.

كما يعمل تغيير جداول الحياة - التى أعدتها هيئة الرقابة المالية والتى ساهمت فى حدوث طفرة فى قطاع تأمينات الحياة – على مواكبة التطورات العلمية الخاصة بصحة الإنسان والتقدم الطبى فى علاج العديد من الأمراض. ويعمل هذا على تزايد نسب الإقبال على شراء وثائق تأمينات الحياة فى السوق المصري.

كيف يمكن على المستوى الوطنى المصرى تطوير التأمين على الحياة؟

التأمين على الحياة قطاع حيوى حيث يمثل ضلعاً هاماً فى المنظومة الاقتصادية للدولة.

والتأمينات على الحياة تعمل على دعم الاقتصاد المصرى والمواطنين من خلال توفير العديد من الحلول والبرامج التأمينية لتحقيق معادلة تطوير قطاع التأمين على الحياة وخدمة الوطن. ومن الحلول التأمينية:

دعماً لمبادرة الشمول المالي، توفير وثائق تأمين على الحياة متناهية الصغر Micro Life Insurance مثل وثيقة «أمان» التى توفرها الشركة إلى جانب مساعدة الشركات الناشئة من خلال المساهمة فى عدد من صناديق رأس المال الاستثمارى Venture Capital لتمويل الشركات الناشئة ودعم الشباب. وذلك لدعم مبادرة الشمول المالي.

المساهمة مع القطاع المصرفى فى تسهيل عملية الإقراض عن طريق التأمين على أنواع القروض وبطاقات الائتمان المختلفة من خلال Credit Life Insurance.

تمكين المرأة من خلال توفير منتجات خاصة بالمرأة مثل وثيقة «تسلم» التى توفرها مصر لتأمينات الحياة لتحمى كل السيدات من أعباء الأمراض الخطيرة.

كما أن التأمينات على الحياة تساهم فى تمكين الشباب من خلال مساعدتهم على الادخار بطرق عملية من خلال الحلول التأمينية والاستثمارية التى توفرها لهم من سن 18 عاماً.

توفير وثائق التأمين الجماعى على الحياة والتأمين الطبى على الموظفين وأسرهم؛ حيث عند توافر مثل هذه الوثائق فى الشركات والمؤسسات سواء الحكومية أو القطاع العام أو الخاصة يشعر الموظفون بالأمان ويساهم ذلك فى زيادة الإنتاجية والعمل على تطوير مؤسساتهم.

ما هى خطتكم لمواجهة المنافسة؟ وما هى المنتجات الجديدة لشركة مصر لتأمينات الحياة؟

شركة مصر لتأمينات الحياة هى الشركة الرائدة فى هذا القطاع منذ عام 1900. وتعمل الشركة حالياً على خطة إعادة هيكلة شاملة فى إطار خطة التطويرالتكنولوجى والإدارى التى بدأتها الشركة بالفعل خلال الفترة الماضية.

وتشهد شركة مصر لتأمينات الحياة طفرة كبيرة وقوية فى جميع مناحي التأمينات على الحياة من خلال تدريب الكوادر الشابة وتوفير منتجات جديدة مثل إحدى الوثائق الأولى من نوعها فى السوق المصرى التى سيتم الإعلان عنها فى حينها. كما تسعى مصر لتأمينات الحياة على مواكبة التحول التكنولوجى والتطور الذى يشهده القطاع فى جميع أنحاء العالم حتى يتسنى لها تنشيط منتجات التأمين على الحياة ورفع الوعى التأمينى لدى الأفراد لقدرة وسائل التكنولوجيا على الوصول إلى كافة القطاعات والأعمار.

وتعمل مصر لتأمينات الحياة على زيادة اتفاقياتها مع البنوك لتقديم منتجات التأمين البنكى للوصول إلى أكبر قاعدة من العملاء حيث قامت بتوقيع اتفاقية مؤخراً مع بنك ناصر الإجتماعى لتوفير منتجات الشركة لعملاء البنك. كما ستقوم الشركة قريباً بتوقيع اتفاقية مع أحد أكبر البنوك العاملة فى السوق المصرى لتعزيز دور التأمين البنكى فى خدمة العملاء والتيسير عليهم مما سيدعم تنافسية الشركة فى مصر والمنطقة.

هذا وسنعلن قريباً عن افتتاح فروعنا الذكية فى عدد من المناطق الحيوية فى محافظات مصر مما يساهم فى الوصول إلى قاعدة أكبر من العملاء وتوفير الحلول التأمينية بطريقة أيسر على العملاء.

وتوفر شركة مصر لتأمينات الحياة مجموعة من الوثائق المتميزة لتلبى كافة احتياجات الأفراد والشركات والمؤسسات المختلفة مثل تسلم (له ولها) ومصر استثمار ورعاية ومصر استثمار بلاس ومصر حماية بلاس ومصر معاش.

التأمين العربي

حوار مع الأستاذ أحمد مرسي

رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب لشركة مصر للتأمين التكافلي

الأستاذ أحمد مرسي

حصة الشركات التكافلية ونسبة نمو التكافل بالمقارنة مع التأمين التقليدى

القيمة بالألف جنية

السنة	أقساط تكافلى	معدل نمو	حصة سوقية	أقساط تجارى	معدل نمو	حصة سوقية
2011-2012	619243	-	٪ 10.24	5429672	-	٪ 89.86
2012-2013	779264	٪ 25.84	٪ 11.27	6135467	٪ 13.00	٪ 88.73
2013-2014	910868	٪ 16.89	٪ 12.14	6589425	٪ 7.40	٪ 87.86
2014-2015	1003249	٪ 10.14	٪ 12.43	7064969	٪ 7.22	٪ 87.57
2015-2016	1063545	٪ 6.01	٪ 11.92	7859438	٪ 11.25	٪ 88.08
2016-2017	1513185	٪ 42.28	٪ 12.39	10699799	٪ 36.14	٪ 87.61
2017-2018	2163388	٪ 42.97	٪ 14.03	13256781	٪ 23.90	٪ 85.97
متوسط	1150392	٪ 23.18	٪ 12.37	8147936	٪ 16.04	٪ 87.63

كما هو واضح من الجدول أعلاه فقد حقق التأمين التكافلى معدل نمو يزيد عن 42 ٪ فى اخر سنتين معنيتين (2017 ــ 2018) بينما حقق التأمين التجارى نسب نمو قدرها 36 ٪ و23.9 ٪ على التوالى فى هاتين السنتين.

على الرغم من أن التأمين التكافلى ينمو بنسب أكبر، الا ان حصته التسويقية مازالت صغيرة مقارنة بالتأمين التجارى، حيث لم تزد حصته السوقية عن 14 ٪ فى آخر سنة معلنة (2018).

أهم المشاكل التى تعيق تطور صناعة التأمين التكافلى فى السوق المصرى

بصرف النظر عن المشاكل التى تعيق تطور صناعة التأمين ككل فى مصر، فاننى أرى أن أهم المشاكل التى تعيق تطور التأمين التكافلى بصفة خاصة هى:

- عدم وجود تشريعات خاصة بالتأمين التكافلى حيث مازال التأمين التكافلى يعمل بنفس القوانين والنظم الحاكمة للتأمين التجارى رغم الإختلاف الجوهرى فيما بينهم.
- عدم وجود الوعى التأمينى الكافى بمفهوم التأمين التكافلى، حيث لا يزال الجمهور ينظر اليه على أنه مجرد تأمين إسلامى غافلا عن أن مفهوم التكافل صالح لكل الناس من جميع الأديان.
- عدم قدرة شركات التكافل حتى الأن على إبتكار تغطيات جديدة بصياغة فنية تتوافق وتوضح مزايا التأمين التكافلى، حيث مازالت شركات التكافل تعمل من خلال نفس التغطيات والشروط الفنية المعدة فى سوق التأمين التجارى.
- قلة عدد معيدى التأمين الذين يعملون بالمفهوم التكافلى.

مقترحاتنا لحل تلك المشاكل

- ضرورة وجود تشريعات منفصلة تحكم عمل التأمين التكافلى الذى يتم مشاركة الخطر وليس نقل الخطر كما هو الحال فى التأمين التجارى.
- قيام شركات التأمين التكافلى بعمل الندوات وورش العمل اللازمة لتوضيح مفهوم التأمين التكافلى ومدى اختلافه وتوافقه مع التأمين التجارى.
- تدريب وسطاء التأمين على أساليب تسويق التأمين التكافلى نظرا لحداثة العمل به فى مصر مقارنة بالتأمين التجارى.
- توفير المنتجات التأمينية المرنة والمتعددة التى تفى باحتياجات منخفضى الدخل (التأمين متناهى الصغر) حتى لو لم تحقق فائض فى بعض الحالات حيث يمكن تحميل العجز المالى ـــ إن وجد ـــ على منتجات أخرى تحقق فائضا، وذلك للتأكيد على الدور الذى يقوم به التأمين التكافلى من انه وسيلة للتكافل والمشاركة بين الجمهور وليس تحقيق أرباح للمساهمين.

انجازات شركة مصر للتأمين التكافلى منذ إنطلاقها فى عام 2017

- إستطاعت الشركة، بحمد الله، تحقيق معدلات نمو فى الأقساط بشكل ممتاز رغم حداثة عملها فى السوق بما يعكس ثقة الجمهور والوسطاء فى الشركة.
- رغم حداثة عمل الشركة فاننا استطعنا حتى الآن توفير اكثر من منتج تأمينى لجمهور عملائنا، مع التركيز على توفير تغطيات تأمينية لمحدودى الدخل فيما يتعلق بالحوادث الشخصية والتأمين متناهى الصغر.
- فى ضوء زيادة أعمال الشركة وتأكيدا على ثقة المساهمين فى أدائها ولمنحها فرص أكبر فى النمو والتوسع، فقد تم، بحمد الله، مضاعفة رأس مال الشركة المدفوع من ستين مليونا الى 120 مليون جنية خلال تلك الفترة.
- إستطاعت الشركة خلال تلك المدة القصيرة فتح ستة فروع لها فى أنحاء الجمهورية المختلفة (الإسكندرية ـــ الدلتا ـــ القاهرة وصعيد مصر).
- التأكيد على المسئولية المجتمعية للشركة من خلال عدم قبولنا لأى عمليات تأمينية مخالفة للشريعة الإسلامية أو تلك المضرة بالبيئة، كذلك فان سياسة التوظيف تؤكد على عدم التمييز سواء من ناحية الجنس أو الدين أو الاعاقات الجسمانية، وهذا ما سعينا بحمد الله على تحقيقه.

مدى توافق إنجازات الشركة مع خطتي المستقبلية

نظرا لتشرفى بالعمل كرئيس للشركة منذ بدء إنشائها حتى الآن، فان الإنجازات تتوافق تماما مع خطتي المستقبلية، ولا يعنى هذا بأى حال أننا وصلنا الى ما نرجوه للشركة حيث مازال أمامنا الكثير لفعله خلال الفترة المقبلة، خاصة فيما يتعلق بالدور المجتمعى للشركة، حيث نستهدف التالى خلال الفترة المقبلة:

- التأكيد على المفهوم التكافلى للشركة من خلال توجيه بعض الإستثمارات الى الأنشطة التى يحتاجها المجتمع حتى لو كان العائد ليس كبيرا، حيث أننا نرى ضرورة التوازن ما بين رغبات المساهمين فى الحصول على أكبر عائد والمسئولية المجتمعية للشركة فى المساهمة فى حل مشاكل الشعب وتلبية إحتياجاته.
- العمل بشكل أكبر فى فتح المزيد من الفروع خاصة فى المناطق الريفية وصعيد مصر وذلك لتوفير التغطيات التأمينية التى يحتاجها محدودى الدخل وكذلك لنشر المزيد من الوعى التأمينى لدى الجمهور فى تلك المناطق.
- العمل على تطوير قنوات التوزيع لدينا والإستفادة بشكل أكبر من التوزيع والبيع عبر الانترنت والتأمين البنكى.
- تطوير منتجاتنا بشكل أكبر بما يجعلها أكثر بساطة ووضوحا وتوافقا مع مفهوم التأمين التكافلى.

تصورنا لتطور صناعة التأمين فى مصر

إستطاع قطاع التأمين فى مصر تحقيق معدلات نمو كبيرة خلال السنوات الماضية، وعلى الرغم من المنافسة الشديدة الموجودة فى السوق حاليا، إلا أننى أرى أن نمو هذا النشاط سيستمر خلال السنوات القادمة، إن شاء الله، وذلك فى ضوء الأسباب التالية:

- الاستقرار السياسى والأمنى الذى تنعم به مصر حاليا، بما سينعكس على ثقة المستثمرين وضخ مزيد من الاستثمارات فى البلاد.
- قدرة الاقتصاد المصرى على النمو بمعدلات عالية خلال الفترة الماضية حيث حقق معدل نمو 5.7 ٪ فى السنة الأخيرة والتوقعات الإيجابية له من معظم الهيئات الإقتصادية العالمية فى مزيد من النمو.
- معدل الاختراق الضعيف للتأمين فى مصر لم يتجاوز حتى الآن 1 ٪ بما يعكس التوقعات الايجابية لمزيد من الطلب على منتجات التأمين خلال الفترة القادمة.

تصورنا لتطور صناعة التأمين التكافلى فى مصر

أعتقد أن العوامل المؤثرة على تطور صناعة التأمين ككل سوف تؤثر كذلك على التأمين وتدفعه الى معدلات نمو كبيرة فى الفترة القادمة.

التأمين العربي

حوار مع الأستاذ مؤمن مختار

رئيس مجلس ادارة مصر للتأمين

الأستاذ مؤمن مختار

ما هى أولوياتكم فى المرحلة المقبله لشركة مصر للتأمين؟

الإهتمام بتطوير العنصر البشرى ، الإنتهاء من تنفيذ مشروع التحول الرقمى ، الإنتهاء من تنفيذ برنامج التطوير المؤسسى وإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي ومراجعة محفظة الشركة من المخاطر والتركيز على الربحية المستدامة

كيف ستتعاملون مع الأسعار التنافسية داخل السوق ؛ وما هى خطتكم للحفاظ على حصة شركة مصر للتأمين من السوق ؟

نسعى دائماً للحفاظ على حصة شركة مصر للتأمين من السوق لكن دون الإنجراف للمنافسة الضارة ولا الدخول فى حرب أسعار بل بتطوير أساليب عملنا وطرح منتجات تأمينية جديدة وتطوير علاقاتنا بالقنوات التسويقية المختلفة

سد الفجوة التأمينية هى واحدة من أكثر المشكلات الهامة التى تواجه الدول النامية ؛ ما هى خطة مصر للتأمين للمساهمة فى حل هذه المشكلة ؟

العمل على زيادة الوعى التأمينى والتعريف بالفجوة التأمينية ومدى خطورتها وأثرها المالى على الفرد بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة والحث على توسيع قاعدة الشمول المالى لتقليص تلك الفجوة قدر الإمكان وذلك عن طريق تقديم حلول تأمينية بسيطة وبتكلفة معقولة

ما هى رؤيتكم على المدى البعيد لدور شركة مصر للتأمين ؟

رؤيتنا لدور شركة مصر للتأمين فى المدى البعيد أن تصبح الشركة الرائدة فى إبتكار الحلول التأمينية لحماية عملاءنا مقرونة بتقديم منظومة متكاملة من الخدمات المتميزة والقيام بالعمل وفقاً لأفضل الممارسات.

العالمية
المتحدة للتأمين
GLOBAL UNITED INSURANCE

الرقم المجاني: 1800 200 200
www.gui.ps

SPI 1: Egypt's insurance sector overcomes challenges -The impact of regulation today and in the future

Presentation by
Azza Gaber
Deputy Executive Director

"Investors have an appetite to access the Egyptian Insurance Market"

Profitability is one of the most important determinants of insurers' performance and healthiness. Also, the investors' appetite to access the market reflects positive performance of the market.
However, the Egyptian insurance market succeeds to attract new investors and establish two new insurance companies in addition to one insurance company will start business this year 2019.
The fact of the good performance of 52% Return on Capital in 2018 and 15% Return on Equity in the same year cannot be ignored.

Egyptian insurance market has "untapped potential"

Although the percentage of Egyptian Insurance Penetration and Egyptian Insurance expenditure per capita (insurance density) are very modest, the Egyptian Insurance Market has many opportunities to increase the insurance penetration in GDP. This wouldn't be happened without strong regulations include amendments on the current insurance law, issuing new legislation and rules with focusing on the mandatory insurance and micro, small and medium insurance.

Big challenges!

Under the draft National Strategy 2018-22 for Non-bank Financial Services, FRA aims to double the value of insurance premiums to LE 50 bn ($2.8bn) by 2022, and see investments made by insurance companies rise from LE 86 bn ($4.9bn) to LE 150 bn ($8.5bn) over the same period.
In doing so, the plan is looking to increase the insurance sector's contribution to GDP, to go beyond the barrier of 1% over the coming four years.
These aims exceed the expected 13% CAGR of Egyptian Insurance Market which has been mentioned in this article.

On the track!

Egypt's insurance sector on the track of overcoming challenges. The regulation impact is one of the most important pillars to overcome the challenges and increase the Egyptian insurance penetration and mind the insurance gap.

In this article, we will focus on the overcomes challenges and the impact of regulation on these challenges and on the growth of the Egyptian Insurance Market.

Egyptian Insurance Performance[1]

In 2018, growth rate of insurance premiums was 23.4% compared to 2017 year. The total premiums amounted to 30 billion EGP on 30/6/2018 compared to 2017 where the total premiums amounted to 24 billion EGP. On the other hand, companies total paid claims amounted to 15.4 billion EGP in 2018 compared to 12.9 billion EGP in 2017.

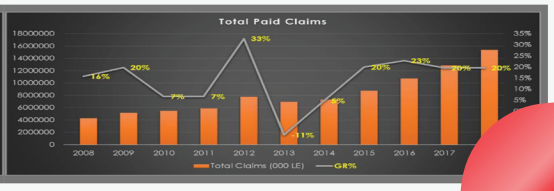

[1] Source: (1) FRA website and Egyptian Insurance Report 2018 (2) IFE 2018 Annual Report.

SPI 1: Egypt's insurance sector overcomes challenges -The impact of regulation today and in the future

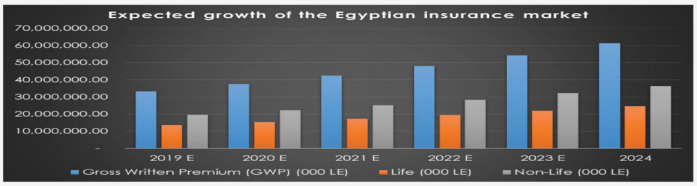

The life insurance premium market expects to expand at a CAGR[2] of 12.6% from 12,159 million EGP in FY18 to 13,692 million EGP in FY19. Meanwhile, the non-life insurance premium market expects to rise at a CAGR of 13.14%, from 17,363 million EGP in FY18 to 19,644 million EGP in FY19.

GWP's CAGR: 12.91%

Despite the decline in insurance companies' surplus by 23% to reach 3.7 billion EGP compared to last year where the surplus-reached 4.7 billion EGP, results of the companies' activities have improved over the past four years.

As in this period insurance surplus amounted to 3.6 billion EGP during 2018 compared to 2 billion EGP in 2014, which has had the effect of attracting more new investments in the insurance market

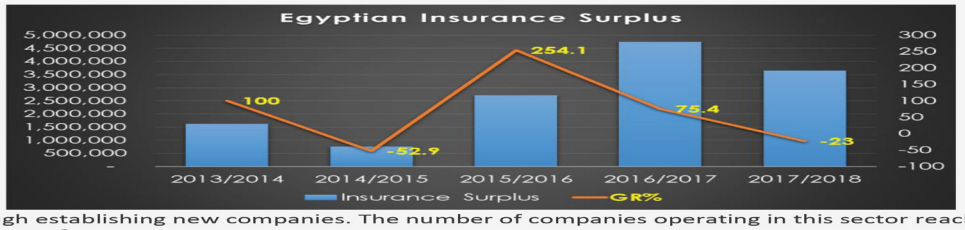

through establishing new companies. The number of companies operating in this sector reached 38 companies[3].

On 30 June 2018, net investments of insurance companies amounted to 99.4 billion EGP on a growth rate of 16% compared to net investments last year of 86 billion EGP.

2 Compound Annual Growth Rate
3 15 life insurance companies and 23 non-life insurance companies

While the total rights of policyholders - which represent the liabilities of the insurance companies towards their clients - was 61 billion EGP during 2018 compared to 54 billion EGP during 2017 with a growth rate of 12%. On the other hand, shareholders 'equity in insurance companies amounted to 38 billion EGP in 2018 with a growth rate of 23.3% compared to shareholders' equity of 31 billion EGP in 2017.

The financial results for 2018 indicate that the contribution of the insurance sector to GDP still in the level of 0.7%.

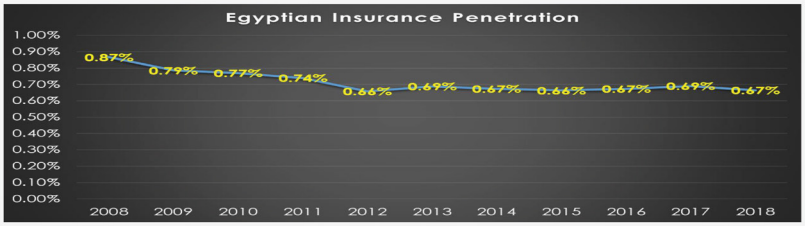

It is worth mentioning that, the Egyptian insurance sector has begun a new phase of development to respond to the development plans efficiently and dynamically with a number of measures and initiatives to increase growth rates in the insurance industry, and deepen the contribution of the insurance sector to GDP beyond the 1% (Penetration rate[4]).

Egyptian Insurance expenditure per capita (insurance density[5]) expanded from 233 EGP in FY17 to 282 EGP in FY18 at a GR[6] of 11 %.

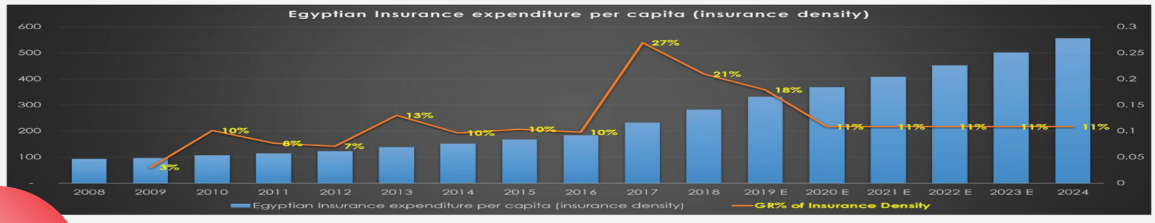

enetration rate indicates the level of development of insurance sector in a country. Penetration rate is measured as the o of premium underwritten in a particular year to the GDP.
surance expenditure per capita (insurance density): calculated by dividing direct gross premiums with the population d represent It as an average insurance spending per capita in a given country.
ross Rate

SPI 1: Egypt's insurance sector overcomes challenges -The impact of regulation today and in the future

Egyptian Insurance Market and global insurance industry[7]

With a share of 0.02%, Egypt stood 58th among 88 countries in the life insurance business in FY18. The country ranked 70 in global non-life insurance market, with a share of 0.07 % in FY18.

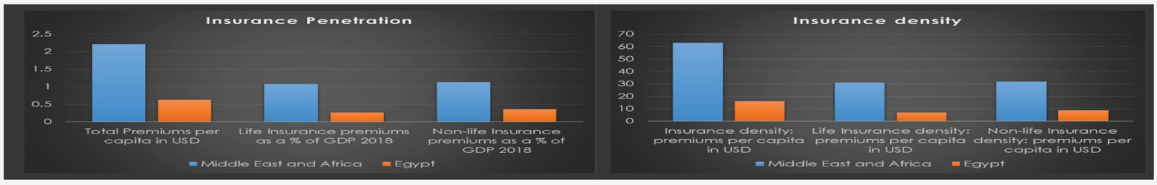

OUTLOOK

The results of Egyptian Insurance Market in the 2018 financial year reflect a good performance despite the decline in the profit margin which reached this year 20% compared to last year where the rate was 32% with taking in mind fluctuation in the gross rate of insurance surplus during the last financial years (100% in the FY14 , (52.9%) in the FY15 , 254.1% in the FY16 , 75.4% in the FY17 and finally the decline in the FY18 with the rate of (23%)).

"Investors have an appetite to access the Egyptian Insurance Market"

The Egyptian insurance market succeeds to attract new investors and establish two new insurance companies in addition to one insurance company will start business this year.
The fact of the good performance of 52% Return on Capital in FY2018 and 15% Return on Equity in FY2018 cannot be ignored.

However, with the largest population in the Middle East, a relatively developed life insurance industry and a government determined to pursue ambitious infrastructure development, Egypt is a promising market for both domestic and foreign insurers.
Nevertheless, a significant currency devaluation and the risk of economic disturbance remain as challenges to growth in the sector.

[7] Source: Swiss Re

Also, it was very clear the modest percentage of **Egyptian Insurance Penetration** and **Egyptian Insurance expenditure per capita (insurance density)** especially when we compare Egypt with other countries in the Middle East and Africa which has near ranked of GDP or number of populations.

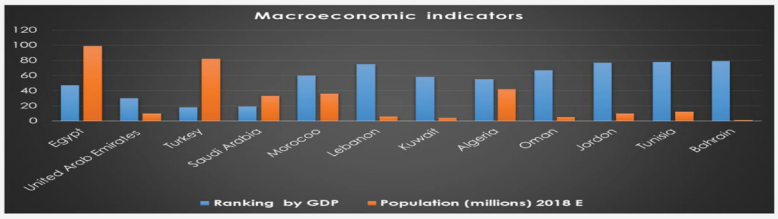

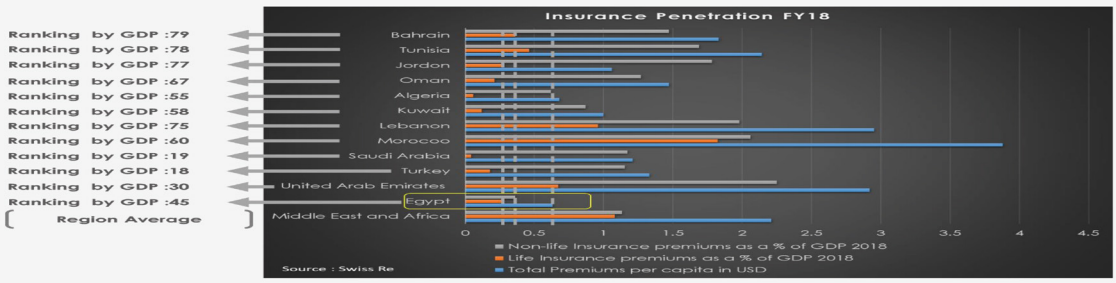

SPI 1: Egypt's insurance sector overcomes challenges -The impact of regulation today and in the future

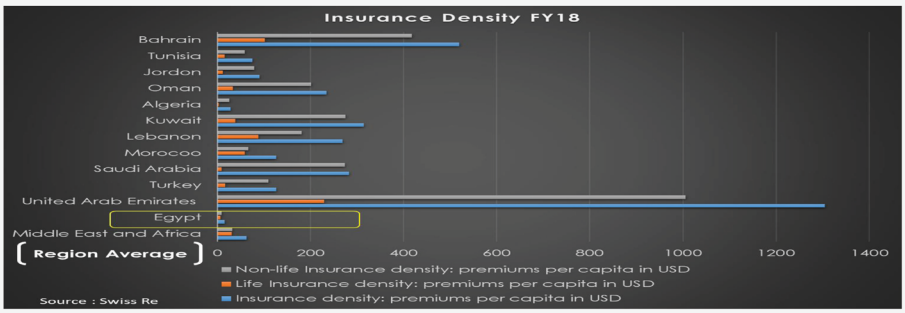

Egyptian insurance market has "untapped potential"

Finally, the Egyptian Insurance Market has many opportunities to increase the insurance penetration in GDP but this wouldn't be happened without strong regulations include amendments on the current insurance law and issuing new legislation and rules with focusing on the compulsory insurance and micro, small and medium insurance.

Promising future ahead

The last two years have been eventful for the insurance industry in Egypt, the Financial Regulatory Authority (FRA) has completed the preparation of the final draft of the new insurance law.
Moreover, the past period witnessed fruitful cooperation between IFE and FRA. They work together on some initiatives, which are expected to be a shot in the arm for the sector in the coming period.
In this article, we will focus on the overcomes challenges and the impact of regulation on these challenges and on the growth of the Egyptian Insurance Market.

Egypt's insurance sector overcomes challenges - The impact of regulation today and in the future

Under the draft National Strategy 2018-22 for Non-bank Financial Services, officials aim to double the value of insurance premiums to LE50bn ($2.8bn) by 2022, and raise investments made by insurance companies rise from LE86bn ($4.9bn) to LE150bn ($8.5bn) over the same period.
In doing so, the plan is looking to increase the insurance sector's contribution to GDP, to go beyond the barrier of 1% over the coming four years.
These aims exceed the expected 13% CAGR of Egyptian Insurance Market which has been mentioned in this article.

It's a big challenge!

FRA is continuing work to strengthen the legislative environment and diversity services provided to those who deal with this sector, so as to include more social categories and reach the target of insurance inclusion.

For the first time in Egypt, FRA has issued two executive decisions to activate the E-issuance and distribution of insurance policies through the information systems network.
E-issuance allowed the insurance companies to issue standard policy directly to the client, or to distribute it through entities defined by the regulatory authority exclusively for each type, including insurance brokerage companies and travel & tourism agencies.
Also, FRA issued regulations related to the Vehicle insurance "known as compulsory motor insurance", travel insurance policies as well as temporary life insurance policies that do not require medical examination.

"Egypt's insurance sector on the track of overcoming challenges. The regulation impact is one of the most important pillars To overcome the challenges and increase the Egyptian insurance penetration and mind the insurance gap."

Insurance Pools for better performance and results

There are 4 insurance Pools in the Egyptian Insurance Market:

- Personal accident pool for passengers travelling on the railway/metro or roads.
- Decennial risks pool.
- Nuclear risks pool.
- Compulsory Motor Insurance pool.

pools, membership of which is voluntary, are run by the Insurance Federation of Egypt with s and the regulatory authority. Their boards set rates using actuarial information and one

SPI 1: Egypt's insurance sector overcomes challenges -The impact of regulation today and in the future

participating insurer is usually charged with administration, including quarterly accounts to all members.

(1) Establishment of a natural catastrophe insurance pool in Egypt

The Insurance Federation of Egypt (IFE) is considering the creation of an insurance pool dedicated to natural catastrophes.
The implementation of this pool was urgent as the cost of natural catastrophes in 2015 amounted to 200 million EGP (25.6 million USD), far from the 50 million EGP (6.4 million USD) of premiums generated to cover these risks. FRA and the IFE are currently carrying out an actuarial analysis and working with the relevant government ministries to set coverage and premiums. Initially, it is planned to set up a pooling arrangement for this business.
The limited capacity in the local market to cover Nat CAT threats has motivated IFE to consider setting up a pool. Competition is also dragging rates down, and a pool can curb this trend. However, the sector will take the initiative to establish this pool and then seek a suitable formula to gain the state's support

"The challenge here is to convert membership of this pool from voluntary to compulsory membership, as are the cases in most natural catastrophes' pools around the world. This will provide real coverage against these risks, reduce the insurance gap in this area and of course increase the capacity of the pool. The regulator should intervene and set the rules and legislations that ensure the transformation of membership in this pool into a mandatory membership instead of the voluntary membership".

(2) Establishment of the compulsory motor insurance pool in Egypt

Within a bid to curb high costs in the compulsory motor branch and combat fraud and forgery through the cross-checking of information, the Egyptian Insurance Market witnessed this year the establishment of the compulsory motor insurance pool.

The reasons for the establishment of the pool

The pool's members consist of the 18 insurers that write compulsory motor insurance.
The new body has access to the database of the Traffic Information Systems Department at the Ministry of Interior. The pool will collect premiums online, expected at about EGP 2 bn annually, and pay claims on behalf of insurers.

"The pool suffered before the establishment from the rejection of some companies which underwrite in this insurance branch because of the concern of losing the large cash flows that they receive on a daily basis from this insurance branch.
The challenge for the Pool is its operating system and its ability to transfer premiums to insurance companies on the dates set for that. In addition to, the real ability of the pool to eliminate cases of fraud and corruption which happened in this line of business in the previous years.
Impact of regulation: Although there were some market objections on the establishment of compulsory motor insurance pool, the Financial Regulatory Authority approved the establishment of the pool in February 2019 after the high voting on this decision at the general assembly of Insurance Federation of Egypt.
The power of the regulator appears through the strength and wisdom of the decision-making.
FRA in cooperation with IFE did in a record time what previous managements could not do in many years.
This decision will eliminate the forged insurance policies and increase the profitability of this important branch."

The Guarantee Fund for Policyholders and Beneficiaries of Insurance Companies

Decision No. 2734 of the Prime Minister to issue the Statutes of the Guarantee Fund for Policyholders and Beneficiaries of Insurance Companies

This decision comes in pursuance of Article (43) of the Insurance Supervision and Control Law No. 10 of 1981, which necessitated the establishment of this fund to support the insurance industry against the risk of default of one of its companies and increase the confidence of customers with insura companies. The Fund's establishment is unprecedented in its compliance with the provisions o Insurance Supervision and Control Law issued more than 37 years ago to guarantee and prote rights of policyholders and the positive impact of the activation of the fund on raising the credi of the insurance industry in Egypt.
The Fund's Articles of Association are effective from 1 January 2019. Annual contributio insurance companies will be collected for the second half of the current financial year 201

SPI 1: Egypt's insurance sector overcomes challenges -The impact of regulation today and in the future

from January to the end of June, based on the total premiums according to the financial statements for each financial year.
According to the Fund's Articles of Association, each insurance company is to pay 50,000 pounds in a one-time membership payment, with 2 per thousand of the total direct premiums not including premiums for compulsory insurance for civil liability arising from accidents of express transport vehicles.

FRA aims to compensate policyholders of insurance companies and their beneficiaries through the fund in cases arising from their inability to meet their obligations to policyholders and beneficiaries for claims arising after the date of establishment of the Fund.
This step should increase the customer's trust in the Egyptian Insurance Market and increase the insurance density as well as insurance penetration. However, the market and FRA should arrange an awareness campaign to raise the customer's awareness about the importance of this fund especially as its managed and supervised by FRA.

A Promising age of regulations "The draft of the New Insurance Law"

The FRA announced that the new legislation would make it the primary regulator for the sector, with control over all aspects of the business from licensing of companies to setting standards, regulating transactions, contracts and policies.
The new law, which comes after a series of reforms to the previous versions of the law, is the result of careful analysis and long deliberations with market practitioners to ensure its relevance to recent developments in the insurance industry.
Details of the draft publicized in early 2019 revealed the FRA proposes to raise the minimum capital requirement for life and property insurance companies by 150% to LE 150 m ($8.4m).
Reinsurance companies, meanwhile, would raise their minimum capital requirements increase to LE 500 m ($28.1m), up from the current LE 60 m ($3.4m).

Suggested Mandatory Coverages

The regulator is very concerned about Mandatory insurance and its role in increasing the contribution of the insurance sector in the GDP. Also, from the global experience, mandatory insurance expands the base of society protection. However, many of Suggested Mandatory Coverages have been circulating in the news about insurance market during recent period or announced by the regulator in insurance events or press releases. Examples for Mandatory Coverages which suggested to be added in the new law:

- ✓ All types of professional liability insurance as a license condition
- ✓ Compulsory insurance against the dangers of practicing craft professions.
- ✓ Insurance on the responsibility of tourism companies
- ✓ Insurance on places of worship and their users
- ✓ Insurance on highway accidents, as well as, subway accidents
- ✓ Insurance on the students of the schools of Egypt (under university) and students of Al-Azhar University and its affiliated institutes
- ✓ Cyber insurance for all entities operating in non-banking financial sectors
- ✓ Insurance against theft, burglary and fire accidents for all commercial entities as a condition of the license.
- ✓ Insurance of public utilities and state-owned assets, which are determined by a decision of the Council of Ministers.
- ✓ Insurance for visitors of theaters, cinema, concerts, amusement parks and all legally organized recreational places and shopping centers.
- ✓ Insurance for companies that have obtained an industrial activity license.
- ✓ Insurance against environmental risks.
- ✓ Insurance of sports events and facilities against damage to the property of clubs and sports bodies as well as physical damage to persons during the exercise of activities.
- ✓ Insurance on entities that provide public services to citizens (hospitals, schools.... etc.)
- ✓ Engineering insurance for projects and public utilities.
- ✓ Insurance against risks of mobile networks.
- ✓ Insurance against divorce risk.

Microinsurance and agriculture insurance in the draft of new law

It has been mentioned in the latest news and press releases published by the regulator that there is a clear focusing on the microinsurance and agriculture insurance in the draft law .
The Financial Regulatory Authority (FRA) has introduced new amendments to the Insurance Act that would open the door for the establishment of micro-sized insurance companies.

The amendments would allow these companies to offer both life and property insurance under one body, rather than having to establish separate entities specialized in each type of insurance, as is the case for larger insurance players. These companies would also have lower minimum capital requirements.

Mandatory Microinsurance on the microfinance

The Mandatory microinsurance also has been studied in the draft of the new law. Any of the microfinance institutions licensed by FRA (Association / Institution / Company) are obliged to provide insurance coverage to its clients who receive microfinance.

mandatory microinsurance coverage against death and total permanent disability through a ive insurance contract concluded with one of the licensed insurance companies. The sum nce should equal microfinance granted to the client with a minimum of ten thousand pounds. ard of Directors of FRA shall issue a decision on the rules and regulations of this insurance and ng limits.

SPI 1: Egypt's insurance sector overcomes challenges -The impact of regulation today and in the future

Apart from the new draft law, the Board of Directors of FRA issued Decision No. 15 of 2019 on 7/2/2019 amending Decision No. 173 of 2014 on the Rules and Regulations of the Exercise of Companies for the Microfinance Activity and Decision No. 31 of 2015 on the Rules and Standards for the Practice of the Microfinance Activity for Non-governmental organizations and private institutions that oblige groups A, B, institutions or companies to provide insurance coverage to their clients who receive microfinance against death and total permanent disability through a group insurance contract with one of the licensed insurance companies. The amount of insurance is equal the balance of the loan due on the customer.
In all cases, MFIs are prohibited from receiving any payment for distributing such insurance to their clients or others.
On the other side, the new draft of law will exempt microinsurance policies and premiums from all prescribed fees.
In addition to introducing new mandatory lines, the legislation is expected to make insurance compulsory for small and medium-sized enterprises.

The Egyptian Insurance Market will face a challenge, once the draft of new law is issued all involved parties will be requested to adjust their situations for full compliance with the new law.
There is no doubt that the issuing of the new law will improve the market performance rates and financial solvency of the market, in addition to providing a set of mandatory insurance policies, which will lead to an increase in the contribution of the insurance sector in the GDP (penetration).

Conclusion

Under the draft National Strategy 2018-22 for Non-bank Financial Services, FRA aims to double the value of insurance premiums to LE 50 bn ($2.8bn) by 2022, and see investments made by insurance companies rise from LE 86 bn ($4.9bn) to LE 150 bn ($8.5bn) over the same period.
In doing so, the plan is looking to increase the insurance sector's contribution to GDP, to go beyond the barrier of 1% over the coming four years.
However, the regulation impact is one of the most important pillars to overcome the challenges and increase the Egyptian insurance penetration and mind the insurance gap.
The last two years have been eventful for the insurance industry in Egypt, the Financial Regulatory Authority (FRA) has completed the preparation of the final draft of the new insurance law.
This draft includes many amendments and updates which will positively affect the growth of the insurance business and increase the insurance penetration.
With the raise of minimum capital requirement for life and property insurance companies, the solvency ratio will increase as well as the market capacity of underwriting.

The regulator is very concerned about Mandatory insurance and its role in increasing the contribution of the insurance sector in the GDP.
Also, the suggested Mandatory Microinsurance coverages on the microfinance as well as the suggested updates to establish microinsurance companies that will offer both life and property insurance under one body with lower minimum capital requirements will increase the contribution of the insurance sector in the GDP.
It is worth mentioning that, the establishment of the compulsory motor insurance pool in Egypt will eliminate the forged insurance policies and increase the profitability of this important branch.
Also, the Establishment of a natural catastrophe insurance pool in Egypt will increase the contribution of the insurance sector in the GDP and mind the gap in this area.
Finally, the establishment of the Guarantee Fund for Policyholders and Beneficiaries of Insurance Companies was one of the most important decision taken this year by the regulator.
FRA aims to compensate policyholders of insurance companies and their beneficiaries through the fund in cases arising from their inability to meet their obligations to policyholders and beneficiaries for claims arising after the date of establishment of the Fund.
This step should increase the customer's trust in the Egyptian Insurance Market and increase the insurance density as well as insurance penetration.
However, the market and FRA should arrange an awareness campaign to raise the customer's awareness about the importance of this fund especially as its managed and supervised by FRA.

References:

Websites :
Central Bank of Egypt.
The Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS)
Financial Regulatory Authority (FRA).
Swiss Re
www.oxfordbusinessgroup.com
Papers:
Insurance Sector Profitability and the Macroeconomic Environment.
A STUDY ON DETERMINANTS OF INSURANCE PENETRATION IN THE CONTEXT OF INDIA
Reports :
Swiss Re : World insurance: the great pivot east continues
Swiss Re : Profitability in non-life insurance: mind the gap
Egyptian Insurance Annual Reports (from 2008 to 2018)

الشركة المركزية لإعادة التأمين

COMPAGNIE CENTRALE DE REASSURANCE

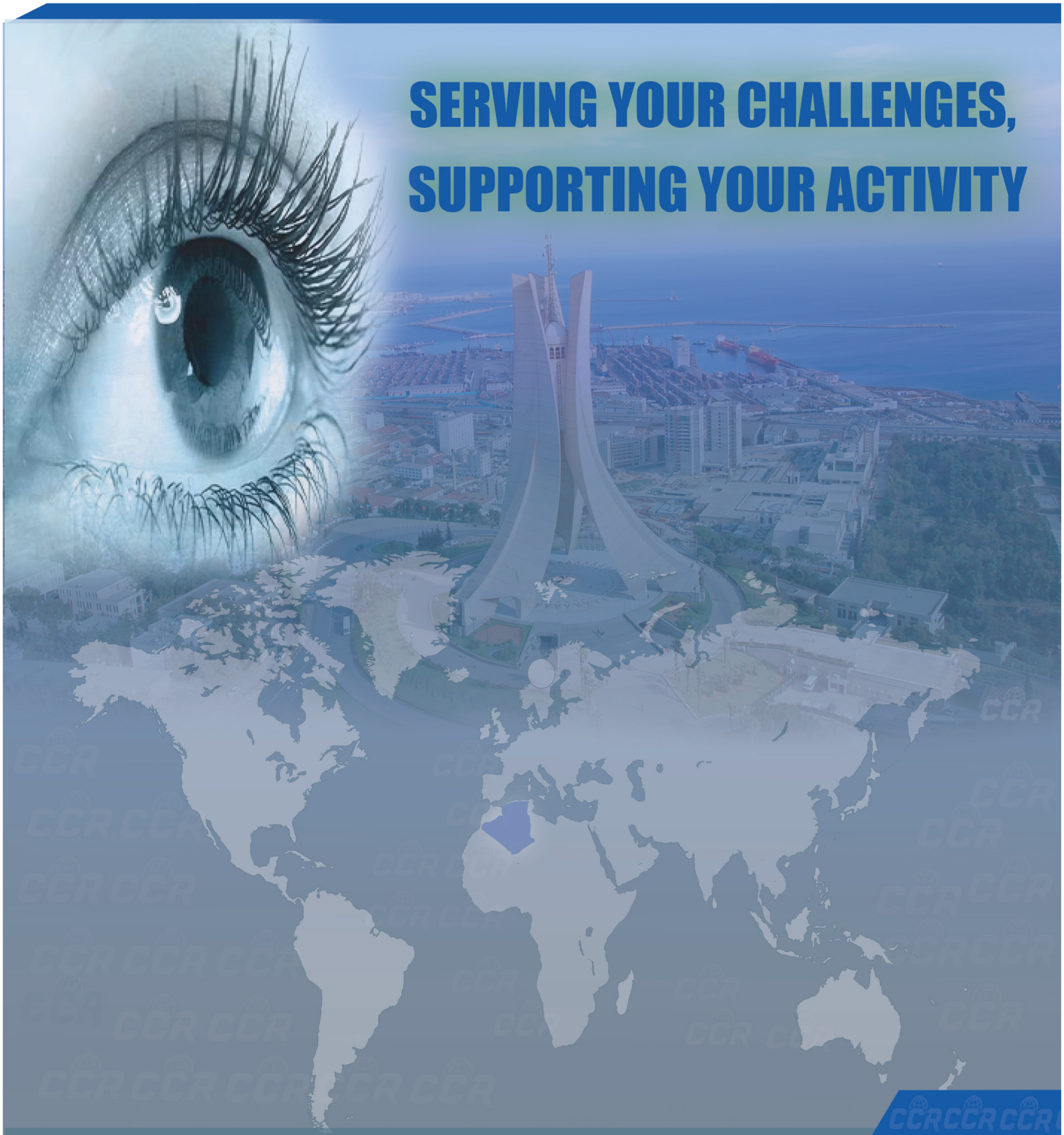

Îlot 135, N°2, Cité Administrative Plateau. Ouled Fayet. Alger 16035
Tél : +213 0 21 38 25 08 - Fax : +213 0 21 38 26 16
E-mail : contact@ccr.dz - Site Web : www.ccr.dz

التأمين العربي

التطور العالمى للحد من مخاطر الكوارث

استشارى الحد من مخاطر الكوارث المركز الاقليمى الاستشارى لبحوث البيئة والحد من مخاطر الكوارث – عضو مؤسس للمجموعة الاستشارية العربية للعلوم والتكنولوجيا Arab STAG

ا. عادل عوض الكريم

ملخص

بدأ الإهتمام بالكوارث الطبيعية منذ العام 1989م على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما واجه العام إزدياد وتواتر الكوارث الطبيعية وعملت الأمم المتحدة على الحد من الكوارث بإنشاء إطار العقد الدولى للحد من الكوارث الطبيعية (1990 – 2000)، ثم استراتيجية يوكوهاما (من أجل عالم أكثر أماناً).1994م، ثم الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ISDR التى تم اعتمادها فى عام 2000م وهى الإطار الإستراتيجى لتنسيق جهود الشركاء للتوصل إلى تقليل جوهرى فى الخسائر الناجمة عن الكوارث، ثم إعلان إطار عمل هيوغو (HFA) (لبناء قدرات الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث) فى18 –22 كانون الثانى / يناير 2005 كوبى – اليابان لمدة عشر سنوات(2005-2015) ويعتبر إطار عمل هيوغو بمثابة الاداه الاساسية والبرنامج العملى العالمى لتنفيذ الإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث.

ثم أنشئ المنتدى العالمى فى العام 2006م بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، أطلق المنتدى العالمى فى العام 2007م ويعقد مرة كل سنتين، عقد فى العام- 2009 - 2011 – 2013 جميعها كانت فى جنيف ولم تعقد دورة 2015 فقد شهد هذا العام مؤتمر الأمم المتحدة العالمى الثالث للحد من مخاطر الكوارث، سنداى – اليابان، وييسر المنتدى العالمى سبل الحوار وتبادل الآراء بين جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الحكومى وغير الحكومى وكذلك حوار رفيع المستوى يجمع كبار المسؤولين الحكوميين بما فى ذلك رؤساء الدول والحكومات، الوزراء، والعُمد، البرلمانيين، القادة من القطاع الخاص، المجتمع العلمى والمدني، لمناقشة التقدم المدُرز والجهود التى تبذلها الدول للحد من مخاطر الكوارث.

وجاء إطار عمل سنداى للحد من مخاطر الكوارث 2015 – 2030 وهو اتفاق عالمى تطوعى وغير ملزم مدته خمسة عشر عاما، تم اعتماده خلال مؤتمر الأمم المتحدة العالمى الثالث للحد من مخاطر الكوارث فى سنداى - اليابان فى 18مارس، ويعد إطار سنداى إطاراً مبتكراً فى تحوله الواضح من إدارة الكوارث الى إدارة الحد من مخاطر الكوارث.

ثم كانت الدورة الخامسة للمنتدى العالمى للحد من مخاطر الكوارث، كانكون – المكسيك، عقد خلال الفترة من 22-26 أيار/مايو 2017م، وهى المرة الأولى التى يعقد فيها المنتدى العالمى خارج جنيف – سويسرا، الدورة السادسة للمنتدى العالمى للحد من مخاطر الكوارث(GP2019)، جنيف – سويسرا.

وأخيراً الدورة السادسة للمنتدى العالمى للحد من مخاطر الكوارث (GP2019)، جنيف – سويسرا، عقد خلال الفترة من 13-17 أيار/مايو 2019م، تحت شعار (ثمار القدرة على الصمود: نحو بناء مجتمعات مستدامة وشاملة للجميع).

هذا ما يلى تطورات الحد من مخاطر الكوارث، إلا أنه مع إنتهاء مؤتمر المناخ الأخير (COP 25) فى مدريد ديسمبر 2019م، وفشل المشاركون فى التوصل لإتفاق حول محاوره الأساسية وعدم التوصل لتحقيق إتفاق باريس وهدف 1.5 درجة مئوية بأن نسعى لانخفاض الانبعاثات العالمية بنسبة 7.6 ٪ سنويا، فإن زيادة الإنبعاثات تزيد

من صعوبة معالجة حالة الطوارئ المناخية مما يؤدى إلى المزيد من الظواهر المناخية المتطرفة ومزيد من الخسائر الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وغيرها.

فنحن فى حاجة لإتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة للحد من تغير المناخ، فاذا استمر الحال فى عدم التوصل لإتفاق حول إتفاقية المناخ فأعتقد ستكون الأمور فى العام 2030م فى وضع خارج سيطرة الانسان.

التطور العالمى للحد من مخاطر الكوارث (1989-2019)

▪ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرارها رقم (42/169) بتاريخ 11 كانون الأول/ ديسمبر1987م بعد أن واجهت إزدياد وتواتر الكوارث الطبيعية وحدتها فى شتى أنحاء العالم فى أواخر الثمانينات من القرن العشرين أن تسمى التسعينات من القرن العشرين عقد يولى فيه المجتمع الدولى برعاية الأمم المتحدة إهتماماً خاصاً بتعزيز التعاون الدولى فى ميدان الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

▪ هدف العقد الدولى إلى الحد عن طريق الإجراءات الدولية المتضافرة لاسيما فى البلدان النامية مما يقع من خسائر فى الأرواح وأضرار بالممتلكات وإختلال إجتماعى وإقتصادى نتيجة الكوارث الطبيعية من قبيل الزلازل، العواصف، الزوابع، الأعاصير المدارية، الدوامية، الإستوائية، والأمواج السنامية، الفيضانات، الانهيارات الأرضية، فوران البراكين، حرائق البرارى وغيرها من النوائب الطبيعية المنشأ من قبيل غزوات الجنادب والجراد.

▪ عملاً بقرار الجمعية العامة عينٌ الأمين العام فريق خبراء دولى متخصص من مختلف التخصصات العلمية والتقنية المتصلة بإتقاء الكوارث وتخفيف أثرها لمساعدته فى إعداد إطار عمل وتعيين المجالات التي تحظى بالأولوية فى تطبيق ما هو موجود من معارف وتحديد الفجوات القائمة وتقديم التوصيات.

▪ أعلنت الجمعية العامة فى قرارها (44/236) إطار العمل الدولى للعقد الدولى للحد من الكوارث الطبيعية، كما وضعت برنامج عمل لمدة عشر سنوات، بدأ العمل به فى 01 يناير 1990 ويتمحور حول:

- تحسين قدرة كل بلد على تخفيف آثار الكوارث الطبيعية ومساعدة البلدان النامية وإنشاء نظم للأنذار المبكر وهياكل قادرة على مقاومة الكوارث.
- إستنباط مبادئ توجيهية وإستراتيجيات لتطبيق المعارف العلمية والتكنولوجية مع مراعاة التنوع الثقافى والإقتصادى بين الدول.
- تعزيز المساعى العلمية والهندسية لتقليل الخسائر فى الأرواح والممتلكات.
- نشر المعلومات المتعلقة بالتدابير اللازمة لتقييم الكوارث والتنبؤ بها.
- وضع التدابير لتقييم الكوارث والتنبؤ بها ونقل التكنولوجيا.

• حدد إطار العمل الدولى تدابير السياسة العامة الواجب إتخاذها على الصعيد الوطنى ودعيت المؤسسات العلمية والتكنولوجية والمالية بما فيها المصارف وشركات التأمين والشركات الصناعية وغيرها من المنظمات غير الحكومية للمشاركة فى دعم برامج العقد.

• تم إنشاء لجنة علمية مؤلفة من خمسة وعشرين خبيراً بعد التشاور مع حكوماتهم وأعتمدت اللجنة ثلاثة أهداف فى دورتها الإفتتاحية مكملة لهدف العقد وغاياته.

• أيدت الجمعية العامة تلك الأهداف فى قرارها (46/149) وبذلك تعين على جميع البلدان بحلول عام 2000 وكجزء من خطتها لتحقيق التنمية المستدامة بتحقيق ما يلي:

أ - تقييمات وطنية شاملة تدمج فى خطتها الإنمائية وتبين المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية.
ب - تدابير عملية لتخفيف آثار الكوارث على الصعيدين الوطنى والمحلى وتوعية المجتمع المحلى بها.
ج - الإستفادة من شبكات الإنذار المبكر العالمية، الإقليمية والمحلية.

• تم إنشاء أمانة للعقد الدولى بمكتب الأمم المتحدة فى جنيف لتقديم الدعم الفنى والتنسيق اليومى لأنشطة العقد، وأثر إعتماد قرار الجمعية العامة (46/182) المؤرخ فى 19 كانون الأول/ ديسمبر 1991م بإعتماد نهج متكامل لإدارة الكوارث وإيجاد وقاية ثقافة عالمية، خضع تنفيذ العقد لسلطة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، وتعمل أمانة العقد ضمن هذه الصلاحية الإنسانية فى تعاون وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فى كل من نيويورك وجنيف.

• تم إنشاء صندوق استئمانى للعقد تحت إدارة الأمين العام وتلقى تبرعات من مختلف الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان التى قدمت منفردة 38.5 ٪ من إجمالى الدعم، ألمانيا، المملكة المتحدة، السويد وايطاليا.

العقد الدولى للحد من الكوارث الطبيعية (1990 – 2000)

أنشئ العقد فى المقام الأول لتعزيز الحد من الكوارث على الصعيد المحلي، الوطني، الإقليمى والدولي، وتمثل دور العقد فى تعزيز مفهوم الحد من الكوارث الطبيعية كمبدأ إستراتيجى يستهدف تخفيف الخسائر فى الأرواح والممتلكات والإختلال الإجتماعى والإقتصادى الناجم عن الكوارث الطبيعية.

وأثر إنشاء العقد عرفت منظومة الأمم المتحدة الحد من الكوارث الطبيعية ضمن الإستراتيجية الداعمة للتنمية المستدامة بإشراك المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر فى إدارة واعية للمخاطر الطبيعية.

ومن الميادين التى تمت تغطيتها:

أ - أنشطة بحثية لتحقيق فهم أفضل للمخاطر الطبيعية.
ب - تطبيق المعرفة العلمية والتكنولوجيا ونقل الخبرات.
ج - تدابير هيكلية لتعزيز مرونة المستوطنات البشرية.
د - برامج إعلامية تتعلق بالمخاطر الطبيعية.
هـ - تقرير التزام فى السياسة العامة وإعتماد التشريع ذى الصلة.
دمج الكوارث فى التخطيط الوطني.
ز - إتخاذ تدابير للتخطيط (إستغلال الأراضي).
حـ - إتخاذ تدابير لتحقيق لا مركزية المسؤوليات التنفيذية والميزانية الداعمة.

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فى 03 –14 حزيران / يونيو 1992م

عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في03 –14 حزيران / يونيو 1992م بالبرازيل، ريو دى جانيرو وأكد إعلان ريو فى المبدأ (18) بأن تقوم الدول بإخطار الدول الآخرى على الفور بأى كوارث طبيعية أو غيرها من حالات الطوارئ، وشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولى بمساعدة الدول المنكوبة بالكوارث الطبيعية.

• 23 كانون الأول / ديسمبر 1993م أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (188/48) ومن ضمنه زيادة الوعى بأهمية سياسات الحد من الكوارث.

• استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمانا،1994م

• فى العام 1994م أيدت الجمعية العامة فى قرارها (46/149) توصية اللجنة العلمية والتقنية بعقد مؤتمر عالمى للحد من الكوارث الطبيعية لإستعراض العقد الدولى فى منتصف المدة.

• أستضافت حكومة اليابان المؤتمر فى مدينة يوكوهاما خلال الفترة من 23 - 27 أيار/ مايو 1994م، ضم المؤتمر 2000 مشترك جاءوا من أكثر من 149 دولة عضو ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الشركاء ذات الصلة فى إطار عمل العقد الدولى للحد من الكوارث الطبيعية، وأقر المؤتمر:

- بالأرتفاع السريع لحجم الخسائر الاقتصادية والبشرية الناجمة عن الكوارث الطبيعية.
- وأنه لا يمكن تحقيق النمو الإقتصادى المستدام والتنمية المستدامة دون إتخاذ تدابير للحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث وأن هناك روابط وثيقة بين الخسائر الناجمة بين الكوارث وتردى البيئة.

• وتم إستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الموضوعة من الكوارث التى يتعين على كل بلد بلوغها بحلول عام 2000.

• ونتيجة لإستعراض منتصف مدة العقد الدولى تم تعزيز مفهوم الحد من الكوارث الطبيعية جزءا من إستراتيجية منظومة الأمم المتحدة الداعمة للتنمية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية وتحقيق الادارة البيئية السليمة.

• وأسفر المؤتمر عن رسالة يوكوهاما وإستراتيجية وخطة عمل يوكوهاما لتحقيق المزيد من السلامة فى العالم بالإضافة للمبادئ التوجيهية لإتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها.

• كما أكد مؤتمر يوكوهاما بشدة على الصلات بين الكوارث والتنمية المستدامة.

• شكل مؤتمر يوكوهاما حدثاً هاماً ومنعطفاً فى عملية تنفيذ العقد الدولي، وتم إدخال إستراتيجيات جديدة للنصف الثانى من العقد الدولي، وكانت إستراتيجية يوكوهاما وخطة العمل من أجل عالم أكثر أماناً وجاء فيها:

أ - التركيز على العلوم الإجتماعية.
ب - التركيز على السياسات العامة (بعد مؤتمر يوكوهاما اعتمدت كثير من البلدان تشريعات

وإستراتيجيات وطنية جديدة للحد من الكوارث الطبيعية).

جـ - وضع نهوج إقليمية ودون إقليمية لتبادل المعلومات والتعاون التقني.

د - التحول من التأهب لحالات الطوارئ إلى الحد من القابلية من التأثر ومن المخاطر.

هـ - التأكيد على التطبيق الفعلى للعلم والتكنولوجيا فى الحد من الكوارث.

أطلق العقد الدولى للحد من الكوارث الطبيعية فى نهاية 1997م خطة عمل للفترة من 1998 – 1999 لتكون إطار استراتيجياً لمتابعة مؤتمر يوكوهاما واعداد رؤية لمستقبل الحد من الكوارث.

الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ISDR أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى العام 1999م فى دورتها الرابعة والخمسين بموجب القرار (56/195).أعتمدتها الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة في عام 2000 وهى الإطار الإستراتيجى لتنسيق جهود الشركاء للتوصل إلى تقليل جوهرى فى الخسائر الناجمة عن الكوارث وتهدف إلى بناء قدرات الأمم والمجتمعات لمواجهة الكوارث كشرط أساسى لتحقيق التنمية المستدامة.

إعلان إطار عمل هيوغو (HFA)

عقد المؤتمر العالمى الثانى المعني بالحد من أخطار الكوارث في18 –22 كانون الثانى / يناير 2005 كوبى – اليابان، وتم إعلان إطار عمل هيوغو (HFA) وهو عبارة عن خطة على مدار عشر سنوات أعتمدتها 168 دولة وتم التصديق عليه بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم (195/60).

يهدف إطار عمل هيوغو لبناء قدرات الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث للحد من خسائرها بحلول 2015، ويعتبر إطار عمل هيوغو بمثابة الأداه الأساسية والبرنامج العملى العالمى لتنفيذ الإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث.

النتائج المتوقعة: الحد بشكل كبير من الخسائر الناجمة عن الكوارث فى الأرواح والممتلكات الإجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات المحلية والدول.

يحدد إطار عمل هيوغو خمسة أولويات للعمل:

1 - جعل الحد من مخاطر الكوارث من الأولويات.

2 - تحديد المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة.

3 - تعزيز التفاهم ورفع التوعية.

4 - الحد من المخاطر.

5 - التأهب والاستعداد للعمل.

• أبرز إطار عمل هيوغو الإنذار المبكر بإعتباره واحداً من العناصر الرئيسية للحد من مخاطر الكوارث، وقد تم التأكيد على أهمية الإنذار المبكر فى مختلف قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعتباره عنصراً حاسماً فى الحد من الكوارث، كما تم التأكيد على أهمية الإنذار المبكر للحد من الكوارث بشكل متكرر فى جداول الأعمال الدولية الرئيسية.

• تشير المعلومات الموثقة الى أن بعض البلدان والجهات الاخرى صاحبة المصلحة أحرزت تقدماً فى الحد من الكوارث منذ إعتماد إطار عمل هيوغو.

• إلا أن النتائج الإقتصادية للكوارث الطبيعية أستمرت فى الإرتفاع، فعلى مدار ثلاث سنوات متتالية، كلفت المخاطر الطبيعية العالم أكثر من100 مليار دولار سنوياً، وذلك بحسب البيانات الصادرة فى مارس 2013 عن مركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث الذى يتخذ من بروكسل مقراً له.

• و ظلت الكوارث تحدث خسائر فادحة، فقد لقى أكثر من 700000 شخص حتفهم وأصيب أكثر من 1.4 مليون شخص وتشرد نحو 23 مليون شخص وزادت الخسائر الإقتصادية الكلية على 1.3 ترليون دولار.

• وشهدت الفترة من 2008 – 2012 تشرد 144 مليون شخص من جراء الكوارث التى تزداد ويتفاقم الكثير منها بفعل تغير المناخ مما يؤدى إلى مخاطر جديدة وزيادة فى الخسائر وآثار إقتصادية، إجتماعية، صحية، ثقافية، وبيئية كبيرة خاصة فى البلدان النامية، مما يؤدى إلى إعاقة أى تقدم نحو التنمية المستدامة.

• فكان لابد من إستباق أخطار الكوارث والتخطيط لها والحد منها من أجل حماية الناس والمجتمعات والبلدان ومصادر رزقهم وصحتهم وتراثهم الثقافى وممتلكاتهم الإجتماعية والإقتصادية ونظمهم الإيكولوجية بمزيد من الفعالية وتعزيز قدرتهم على مواجهة تلك الأخطار.

المنتدى العالمى للحد من مخاطر الكوارث

إن المنتدى العالمى للحد من مخاطر الكوارث على النحو الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة هو المنبر والمحفل الرئيسى على المستوى العالمى للمشورة الإستراتيجية والتنسيق وتطور الشراكات وإستعراض التقدم المُحرز فى تنفيذ الصكوك الدولية بشأن الحد من مخاطر الكوارث.

• أنشئ المنتدى العالمى فى العام 2006م بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (61/198) ويمثل التجمع الأول فى العالم لأصحاب المصلحة الذين تعهدوا بالحد من مخاطر الكوارث وبناء قدرات الأمم والمجتمعات على الصمود أمام الكوارث.

• وييسر المنتدى العالمى سبل الحوار وتبادل الآراء بين جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الحكومى وغير الحكومى وكذلك حوار رفيع المستوى يجمع كبار المسؤولين الحكوميين بما فى ذلك رؤساء الدول والحكومات، الوزراء، والعُمد، البرلمانيين، القادة من القطاع الخاص، المجتمع العلمى والمدني.

• كما اشرنا سابقاً على ان المنتدى العالمى اطلق فى العام 2007م ويعقد مرة كل سنتين.

الدورة الأولى للمنتدى العالمى للحد من أخطار الكوارث، جنيف – سويسرا

عقد خلال الفترة من 5 – 7 حزيران/

يونيو 2007م وتناول تحديات وفرص الحد من أخطار الكوارث، والحد منها كأولوية وطنية ودمج أخطار الكوارث فى جدول أعمال القطاعات وتقييم تنفيذ إطار عمل هيوغو.

الدورة الثانية للمنتدى العالمى للحد من أخطار الكوارث، جنيف- سويسرا

عقد خلال الفترة من 16-19 حزيران/يونيو 2009، تم تقييم التقدم المُحرز فى الحد من أخطار الكوارث، زيادة الإستثمارات وتقليل أخطار الكوارث فى المناخ المتغير وإستعدادات المجتمع الدولى لمفاوضات تغير المناخ التى ستعقد فى كوبنهاجن كانون الأول/ ديسمبر 2009م، بالإضافة لمراجعة منتصف المدة الخاصة بإطار عمل هيوغو.

الدورة الثالثة للمنتدى العالمى للحد من أخطار الكوارث جنيف- سويسرا

عقد خلال الفترة من 08-13 أيار/مايو 2011 تحت شعار (أستثمر اليوم لغد أكثر أماناً) بنى المؤتمر أعماله على نتائج وتوصيات الدورة الثانية 2009، تقييم التقرير العالمى للحد من أخطار الكوارث والتنسيق والتآزر مع جداول الأعمال الدولية الخاصة بتغير المناخ.

• عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فى 2012 وأشارت الوثيقة الختامية المعنونة (المستقبل الذى نصبو إليه) إلى تناول مسألتى الحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث، القرار (66/288).

الدورة الرابعة للمنتدى العالمى للحد من أخطار الكوارث، جنيف- سويسرا

عقد خلال الفترة من 19-23 آيار/مايو 2013 تمت مراجعة موقف إطار عمل هيوغو وشجع على المشاركة فى المعلومات وقدم المنهجيات الخاصة المتعلقة بالتحليل الاقتصادى للحد من أخطار الكوارث.

إطار عمل سندى للحد من مخاطر الكوارث 2015 – 2030

• هو اتفاق عالمى طوعى وغير ملزم مدته خمسة عشر عاما، تم اعتماده خلال مؤتمر الأمم المتحدة العالمى الثالث للحد من مخاطر الكوارث فى سندى - اليابان فى 18مارس 2015م وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال القرار (69/283) فى 03 يونيو 2015م.

ويعد إطار سندى إطارا مبتكرا فى تحوله الواضح من إدارة الكوارث الى إدارة الحد من مخاطر الكوارث. وضع هذا الإطار لتعزيز العمل وضمان إستمراريته فى نطاق إطار عمل هيوغو 2005م والصكوك السابقة مثل الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (UNISDR 1999)، إستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أماناً 1994م، إطار العمل الدولى للعقد الدولى للحد من الكوارث 1989م.

• تتضمن الابتكارات الأساسية فى إطار سندى بياتاً واضحاً يهدف الي:

• إدارة مخاطر الكوارث فى التنمية عبر القطاعات.

• التأكيد على مواجهة العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث.

• التركيز على الحد من مخاطر الكوارث وليس الخسائر فحسب .

يشمل الإطار مخاطر الكوارث الاخرى مثل المخاطر البيولوجية، المحدودة النطاق والبطئية الظهور.

وقد حضر هذا المؤتمر ما يقارب من 6500 من أعضاء الوفود، ومنهم ممثلون عن الهيئات الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وتضمن المشاركون، وفود 187 دولة و25 رئيس دولة وحكومة و100 من أعضاء الوفود على المستوى الوزارى بالإضافة إلى العديد من كبار القادة. شارك حوالى 4000 شخص فى عدد كبير من فعاليات المؤتمر.

سنداي- اليابان

• فى العام 2011 تسبب زلازل شرق اليابان بلغت قوته 9.0 درجة على مقياس ريختر فى موجات تسونامى قوية ألحقت دماراً وخراباً فى منطقة سنداي مما أسفر عن مقتل الآلاف من الأشخاص وتدمير البنى التحتية فى دائرة بلغ نصف قطرها مئات الكيلومترات من مركز الزلازل، كما أدى ذلك الى إنهيار ثلاثة مفاعلات فى محطة فوكوشيما للطاقة النووية الأمر الذى أدى إلى إجلاء مئات الآلاف من سكان المنطقة إجبارياً.

بعد مرور أربع سنوات قامت مدينة سندى بإعادة بنائها وإستعادة قدرتها والتعافى وفتحت أبوابها لإستضافة المؤتمر الثالث للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وهو ما يثبت قدرة المدينة على مواجهة الكارثة والتصدى لها والتعافى منها وإعادة البناء على نحو أفضل، وهو المفهوم المعروف دولياً الذى يستند إلى الدروس المستفادة.

• يهدف إطار سندى لمنع نشوء مخاطر جديدة والحد من المخاطر القائمة وتعزيز القدرة على الصمود عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة، شاملة، اقتصادية، إنشائية، قانونية، إجتماعية، صحية، ثقافية، تعليمية، بيئية، تكنولوجية، سياسية ومؤسسية تحول دون التعرض للأخطار والضعف فى وجه الكوارث وتحد منها وتعزز الإستعداد للتصدى لها والتعافى منها وتعزيز القدرة على مواجهتها.

يتضمن إطار سندى سبع غايات عالمية لقياس النجاح وثلاثة عشر مبدأ توجيهياً وأربعة أولويات. يحدد الإطار الأعمال على الصعيدين المحلى والوطنى مقابل الصعيدين الاقليمى والعالمي، وتهدف مجموعة من التدابير إلى تعزيز المساءلة بشأن نشوء مخاطر الكوارث وفى إدارة مخاطر الكوارث.

غايات إطار سنداي

الحد بدرجة كبيرة من الوفيات الناجمة عن الكوارث على الصعيد العالمى بحلول 2030 مقارنة بالفترة 2005 – 2015 (إطار عمل هيوغو).

خفض الخسائر الاقتصادية الناجمة مباشرة عن الكوارث بحلول 2030.
الحد بدرجة كبيرة مما تلحقه الكوارث بالبنى التحتية الحيوية بحلول 2030.
زيادة عدد البلدان التى لديها إستراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول 2020.
الزيادة بدرجة كبيرة فى تعزيز التعاون الدولى مع البلدان النامية لتنفيذ إطار سندای بحلول 2030.
الزيادة بدرجة كبيرة فى ما هو متوفر من نظم الانذار المبكر بالأخطار المتعددة وامكانية إستفادة الناس بها بحلول 2030.

أولويات عمل إطار سندای

ينبغى للدول والمنظمات الدولية والاقليمية وغيرها من الجهات المعنية أن تراعى فى النهج الذى تتبعه الأنشطة الرئيسية لكل واحدة من هذه الاولويات حسب الإقتضاء مع الأخذ فى الإعتبار إمكانياتها وقدرتها الذاتية وبما يتوافق مع القوانين والتشريعات الوطنية.
الأولوية 1. فهم مخاطر الكوارث.
الأولوية 2. تعزيز سبل ادارة مخاطر الكوارث من أجل تحسين التصدى لها.
الأولوية 3. الإستثمار فى مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل القدرة على مواجهتها.
الأولوية 4. تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدى لها بفعالية و «إعادة البناء بشكل أفضل» فى مرحلة التعافى وإعادة التأهيل والإعمار.

الدورة الخامسة للمنتدى العالمى للحد من مخاطر الكوارث، كانكون – المكسيك

عقد خلال الفترة من 22-26 أيار/مايو 2017م، وهى المرة الأولى التى يعقد فيها المنتدى العالمى خارج جنيف – سويسرا، وينحدر أسم كانكون من كلمات المايا kaan kun وتعنى (عش الثعابين)، لأول مرة يجتمع مندوبو 189 دولة منذ إعتماد إطار عمل سندای، وبلغ عدد المشاركين 6000 مشارك، لمناقشة التقدم المدُرز والجهود التى تبذلها الدول للحد من مخاطر الكوارث، وسبل تفعيل إطار عمل سندای، فإنخفض معدل الوفيات بسبب المخاطر وتراجعت إحتمالات الكوارث الضخمة، فقد قامت الكثير من الدول بمواءمة إستراتيجيات وخطط إدارة مخاطر الكوارث لديها مع إطار سندای، وتم سن التشريعات الداعمة للحد من مخاطر الكوارث، وتحسين نظم الإنذار المبكر وزيادة المشاركة مع المجتمع المدنى.
وعلى الدول أن تعمل على تحقيق الغاية (هـ) من إطار سندای والمتمثلة فى زيادة عدد الدول التى لديها إستراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث.

إلا أن هناك تحذير من تصاعد الخسائر الاقتصادية مما يعيق إحراز تقدم فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
ومن نتائج وتوصيات المنتدى العالمى تنفيذ إطار عمل سندای للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وإتفاق باريس بشأن تغير المناخ والاتفاقيات الاخرى ذات الصلة.

الدورة السادسة للمنتدى العالمى للحد من مخاطر الكوارث (GP2019)، جنيف - سويسرا

عقد خلال الفترة من 13-17 أيار/مايو 2019م، تحت شعار (ثمار القدرة على الصمود: نحو بناء مجتمعات مستدامة وشاملة للجميع) حضره 3800 مشارك من 182 دولة 70 وزير و34 وكالة من وكالات الأمم المتحدة و47 منظمة حكومية دولية.
يشهد سياق المخاطر تغيرات سريعة ويؤدى الى عدم إستدامة النمو الاقتصادى والتنمية إلى إحداث تغيرات فى منظومة كوكب الأرض والنظم الايكولوجية والإجتماعية والاقتصادية.
ورغم انه تم احراز تقدم ملحوظ فى الحد من مخاطر الكوارث من خلال تنفيذ إطار عمل سندای، وتبين ان الإستثمار فى مجال الحد من المخاطر يؤتى ثماره، ومع ذلك فأن وتيرة نشوء مخاطر الكوارث تتجاوز وتيرة بذل جهود الحد من المخاطر، وتؤدى أوجه القصور فى فهم الطبيعة النُظمية للمخاطر الى الحد من أثر سياسات وإستراتيجيات وإجراءات الحد من مخاطر الكوارث.
ونتيجة لذلك تمحو الكوارث سنوياً التقدم الانمائى الذى يُحرز بشق الأنفس على مدار عقود من الزمان.
ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة وتلبية الطموحات المعرب عنها فى إتفاق باريس يجب ادماج الحد من مخاطر الكوارث فى مختلف السياسات والقطاعات ذات الصلة.

التأمين العربي

إدارة الأخطار فى مشروعات تربية الماشية

ماجستير الإحصاء والتأمين – مدير عام فرع الزقازيق شركة قناة السويس للتأمين

ا. حاتم فؤاد سعيد احمد

تناول الباحث فى المقدمة التعريف بمشروعات تربية الماشية والمراحل المختلفة التى تمر بها تمهيداً لإكتشاف الأخطار التى تحدث لها، وذلك تمهيداً لإدارتها وإختيار أنسب الوسائل لذلك.

فى الفصل الأول تناول الباحث المفاهيم المختلفة للخطر والطرق المختلفة لإدارته، وعلاقة إدارة الخطر بالادارات الأخرى بالمشروع، بهدف توضيح أهمية وجود إدارة متخصصه لإدارة الأخطار فى مشروعات تربية الماشية.

وفى الفصل الثانى قام الباحث بتحديد الأخطار التى تتعرض لها مشروعات تربية الماشية، عن طريق عمل حصر شامل لهذه الأخطار على أرض الواقع من خلال دراسة ميدانية مكثفة لبعض مشروعات تربية الماشية.

ثم قام الباحث بدراسة تحليلية للأخطار التى تتعرض لها مشروعات تربية الماشية فى مراحلها المختلفة.

كذلك قام الباحث بمحاولة قياس الأخطار التى تتعرض لها هذه المشروعات من خلال الدراسة الميدانية لبعض مشروعات تربية الماشية، بالإضافة الى عمل استبيان لتجميع أكبر عدد ممكن من الآراء حول الأخطار وطرق إدارتها وكذلك التغطيات التأمينية المتوفرة خاصة فيما يتعلق (خطر نفوق الماشية الناتج عن الأمراض الوبائية الوافدة).

وبالنسبة لأخطار الأشخاص تعرض الباحث للمخاطر التى يتعرض لها العاملون فى مشروعات تربية الماشية ومدى تأثيرها على السلامة والصحة المهنية ثم قام بدراسة تحليلية لمعدلات المخاطر المختلفة التى يتعرض لها العاملون، وقد إتضح أن أهم المخاطر التى يتعرض لها العاملون هى خطر المرض المهنى الإصابة بالأمراض المشتركة وإصابات العمل.

وقد توصل الباحث من خلال الدراسة الميدانية التى قام بها الى عدة نتائج أهمها:

1- هناك قصور فى معظم مشروعات تربية الماشية فى إنشاء وحدة متخصصة لإدارة الخطر.

2- هناك قصور فى معظم مشروعات تربية الماشية فى تحديد القيمة التأمينية الكافية للشىء موضوع التأمين.

3- يوجد قصور فى برامج الاهتمام بالصحة والسلامة المهنية للعاملين فى مشروع تربية الماشية فيما يتعلق باصابات العمل وكذلك الاصابة بالأمراض المشتركة.

4- وجود بعض الشروط والاستثناءات بالوثائق تحتاج الى اعادة النظر فى كيفية تطبيقها وإمكانية التعديل فيها بما يتناسب مع البيئة المحيطه، ومنها على سبيل المثال ما أثبته الإستبيان فيما يخص استثناء خطر نفوق الماشية نتيجة الأمراض الوبائية فى حين يرى معظم مديرى المشروعات أن هذا الشرط يجب أن يطبق على الأمراض الوبائية المتوطنة فقط.

5- واجه الباحث صعوبة فى حصر الأخطار التى تتعرض لها مشروعات تربية الماشية والسياسات التى يتم إستخدامها لإدارة هذه

التأمين العربي

الأخطار ويتطلب الأمر عمل دليل كامل للأخطار.

وتوصل الباحث لعدد من التوصيات والمقترحات أهمها:

1ـ اقترح الباحث برنامج لإدارة الاخطار فى مشروعات تربية الماشية يجمع بين كلا من:

أ) سياسة الحصر الشامل للأخطار (دليل الأخطار).

ب) سياسة الوقاية والمنع.

ج) سياسة التغطية التأمينية.

2ـ أوصى الباحث باعادة النظر فى إستثناء الأمراض الوبائية كالتالى:

أ) يستثنى من التعويض حالات النفوق نتيجة الأمراض الوبائية المتوطنة.

ب) يستثنى من التعويض حالات النفوق نتيجة الأمراض الوبائية الوافدة، ويمكن تغطية هذا الخطر بقسم إضافى.

وهذا يفتح المجال لعمل الدراسات الإكتوارية اللازمة لتحديد معادلات الخسارة وسعر الإكتتاب ونسب التحمل لضمان المشاركة حال وقوع الخسارة.

3ـ كما أوصى الباحث الاهتمام بوظيفة مدير الخطر ولم تأخذ مكانتها الحقيقية فى كثير من مشروعات تربية الماشية.

4ـ إقترح الباحث إنشاء جمعية للتأمين على الماشية يشترك فيها صغار وكبار المربين، على غرار المجمعة العشرية لتأمين المسئولية المدنية للمبانى، وتقوم المجمعة بادارة التغطيات التأمينية اللازمة لمواجهة الكوارث التى تحدث لقطاع تربية الماشية طبقا لشروط وقواعد يتم الإتفاق عليها بين خبراء التأمين وشركات التأمين والمربين.

والله ولى التوفيق

التأمين العربي

هيكل سوق التأمينات ودوره فى تحديد الإستراتيجية التنافسية لشركة التأمين

أ. الأخضر شهابه

موظف بالشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT

يستعرض البحث تحليل مختلف العناصر التى لها علاقة بهيكل سوق التأمينات والعوامل المؤثرة على الإستراتيجيات التنافسية وخاصة إظهار أهمية مصلحة الإنتاج والقوى العاملة فى ظل خدمة التأمينات وإسقاطها على نموذج ومفاهيم الإستراتيجية التنافسية لـ مايكل بورت التى يمكن تطبيقها فى مجال التأمينات خاصة فى القوى الخمس لـ بورت والمزيج التسويقى التوسعى كما أن الإستراتيجيات العامة للتنافس التى قدمها بورت تعتبر نقطة إنطلاق تسترشد بها الإدارة الإستراتيجية عبر عمليتها المختلفة، من خلال مساعدتها فى إيجاد تمركز فى بيئة تتميز بالمنافسة الشرسة.

وفى الأخير نقدم بعض الإقتراحات والتوصيات:

أولاً: نتائج إختبار الفرضيات:

تتلخص أهم النتائج التى توصلنا إليها فيما يلي:

1- إن هيكل سوق التأمينات هو كل ماله تأثير على صياغة الإستراتيجية التنافسية ومدى تطبيقها سواء على المستوى الداخلى أو الخارجي، من خلال تحليل عناصره ومتطلباته.

2- تعتبر القوى الخمس لـ مايكل هى المؤثره على مجال التأمينات وهى تتجسد في: مشتري خدمات التأمين - وسطاء التأمين - معيدى التأمين - شركات التأمين (المنافسين) الحاليين أو الداخلين الجدد – الدولة، بالإضافة لاحتمالات وقوع الخطر أو الكارثة.

3- تعتبر الاستراتيجيات المتاحة للمؤسسة تحدد على حسب البيئة السوقية أو الشريحة الموجهة إليها ويبقى التميز فى خدمة التأمين من ناحية نوعية تقديمه لهذا فالفرد أو

العامل البشرى للمؤسسة يلعب دوراً هاما فى تقديم خدمة التأمين فى أثناء التأمين أو التعويض وإعطاء صورة مثلى على هذا المنتج.

4- يؤثر سوق التأمينات تأثيراً كبيراً على إختيار الإستراتيجية من خلال ما يفرضه من وقائع رغم هذا يبقى عنصر مشترى التأمين هو أهم مؤثر الذى تتحكم فى عمال الشركة بدءاً من آخر عامل إلى المسؤول فى الشركة من خلال إعطاء صورة ذهنية وإنطباع جيد للعمال أو الزبائن فى تقديم الخدمة.

ثانياً: توصيات مقترحة:

إنطلاقاً من النتائج السابقة يمكن أن نقدم الاقتراحات التالية:

أ- العمل على تحليل البيئة الخارجية، من أجل معرفة تهديداتها وترصدها، مع التركيز على عوامل النجاح الأساسية، والتى يمكن اكتشافها من خلال تحليل ودارسة السوق.

ب- الدارسة المستمرة والدائمة للبيئة الخدمية للتأمينات لتحقيق ميزة تنافسية على المنافسين وذلك من اجل تنمية الحصة المستهدفة فى السوق.

ج- العمل على تقليل تكاليف التسيير والاهتمام باليد العاملة بتكوينها وحسن اختيار الفرد المناسب فى مجال الإنتاج ومصلحة التعويضات.

د- الاهتمام بجانب المزيج التسويقى خاصاً من النواحى التالية:

- الناس من خلال سلوك هؤلاء الأفراد وطريقة تعاملهم مع العملاء أو الزبائن ومظهرهم الشخصي.
- العملية كيفية توجيه الزبائن ومعاملتهم، وأساليب تسويق العلاقة مع المستفيدين، وأساليب تحفيزهم على المشاركة وسرعة انجازهم للمهام الموكله.
- البيئة الطبيعية (الدليل المادي) توفير كل وسائل الراحة للزبائن والعمال أثناء وعند الانتفاع بالخدمة.

Development of life insurance solutions for a resilient economy in the Gulf countries

"I bend but do not break"

Mohamed Seghir
AXA GREEN CRESCENT
C.E.O

Unusual enough for somebody named Mohamed, I was raised in a very conservative Catholic school in France. As such, I had to study very thoroughly *Les fables de La Fontaine* and still remember how proud I was when our teacher mentioned that this was inspired from *Kalila wa Dimna*, bridging to my Algerian roots, as we started to learn *The oak and the reed*. "I bend but do not break", this is a very powerful morale which can apply to so many situations.

Overview

A classic mistake is to define resilience by opposition to vulnerability. Actually, a resilient economy is able, due to anticipated policies, to withstand or recover effects from exogenous shocks. Although it may seem simple to conceptualize, its biggest challenge is to implement adequate metrics.

A resilient economy aims for a healthy economic by applying a mature approach to anticipate future trends and risks.

Life insurance presents several financial and societal benefits but we could resume that it allows individuals to plan long-term goals by offering flexible and performing solutions to all in a professional way, ultimately optimizing individuals financial positions over time.

It is obvious that the most mature economies in the world have a high penetration of life insurance:

Thus, life insurance is correlated to economic

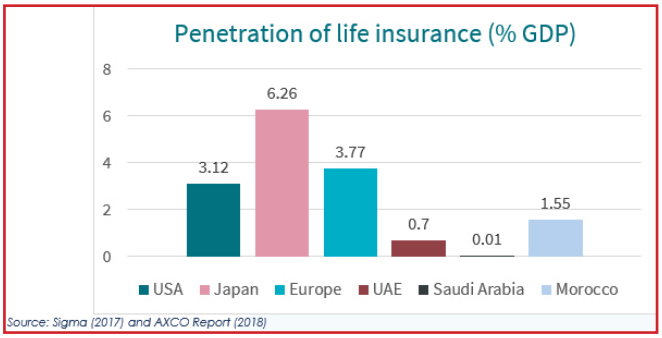

development but two questions remain:
• Is it a consequence or a cause?
• How can this be leveraged for enhancing resilience?

Current situation in the Gulf
GCC economies have pronounced specificities which make them unique in the world such as a young and transient population, dependency on hydrocarbons revenues and a light tax regime. This assures a certain political stability and a good economic development over the last decades. This specific situation creates opportunities but also challenges for these countries:

If we look back at the global subprime crisis

and zoom specifically on the subsequent crisis of 2009 in Dubai, everybody agrees now to say it was easy to predict. The economy was overheating, there was no efficient metric in place to monitor the economic pulse and no particular policies were in place to prevent such situations.
However, is the situation really better today?
In these changing times, Gulf countries have to anticipate future trends and new risks.
Let's see how life insurance can support these ambitions.

Propositions for a resilient economy
Based on the above, the focus points for the Gulf economies in building a resilient economy are the following:
• Localize investments and assets Develop adequate solutions for the population
• Diversify the economy and revenues streams
• Align market with economic ambition
• Empower other economic sectors
According to the line of business, life insurance can be seen as having the following benefits:
I bend and do not break.

Type of life insurance	Financial benefits	Societal benefits
Individual protection	• A financial loss would be covered (e.g. breadwinner) • It can ease the issuance of loans (credit life)	• Living benefits (in case of disability for instance) are provided
Group life	• Talent attraction resulting in better productivity	• Employees welfare • Abnormal claim experience would be looked at by insurers as it has a cost. It results in better safety for employees and overall "corporate wellness" improvement • In case of disability, there is a subsequent rehab
Individual savings	• It allows to keep a light tax regime • People can save in currencies which are stronger than those back home (dollar-pegged)	• Safety net in case of economic hardship • Advisory role is important to professionalize the investment • Smoothing of revenues and expenditures for the individual
Corporate savings (Pension)	• Economical solution • Saving on governmental spending	• Education and self-discipline on saving from the employee • Liability (e.g. gratuity) doesn't lie with the employer anymore (risk of bankruptcy) • Important assets are captured and benefit the local economy by being recycled

التأمين العربي

الإجتماع الأول للجنة الدائمة للسيارات وإجتماع لجنة تأمينات السيارات و المكاتب العربية الموحدة

5-6-7 نوفمبر 2019 - الجزائر العاصمة – الجزائر

باستضافة كريمة من سوق التأمين الجزائرية ممثله فى المكتب الموحد الجزائرى للسيارات ، عقدت اللجنة الدائمة إجتماعها الأول يوم 5 نوفمبر 2019 بمقر المكتب الموحد الجزائرى للسيارات – الجزائر العاصمة - الجزائر حيث تم خلال الإجتماع مناقشة موضوع المكتب الموحد السورى كما عقدت لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة إجتماعها يومى 6 - 7 نوفمبر 2019 بقاعة EWY بفندق الأوراسى – الجزائر العاصمة - الجزائر .

وبعد أن أقرت اللجنة جدول الأعمال ، باشرت عملها حيث تم إتخاذ التوصيات والقرارات التالية:

البند الأول / إصدار البطاقة البرتقالية إلكترونياً

تم استعراض اختيار لجنة مدراء الـ IT للشركة المنفذة لمشروع الإصدار الإلكترونى

وفى بداية المناقشة تم توجيه الشكر للسادة أعضاء لجنة مدراء الـ IT على ما بذلوه من مجهود حيث أكد السيد مقرر اللجنة على أن عمل لجنة مدراء الـ IT هو عمل تطوعى لخدمة اللجنة ، وأن إنضمام كل من ممثل المكتب الموحد الكويتى والمكتب الموحد العراقى بعضوية اللجنة هى عضوية أساسية وليست شرفية ، حيث وردت أنها شرفيه بالخطأ عند إعادة تشكيل اللجنة .

قدم ممثل سوق التأمين العمانية كتاب موجه من السيد المدير العام للمكتب العمانى الموحد للبطاقة البرتقالية تضمن قيام المكتب العمانى الموحد للبطاقة البرتقالية بإصدار البطاقة إلكترونياً بما يتناسب مع التوجه المعتمد من الاتحاد العام العربى للتأمين وباعتماد نفس شكل البطاقة الحالى مع إضافة عنصر التشفير QR وسيتم طباعة البطاقة على شكل ملف PDF ، وعليه فإن المكتب العمانى الموحد للبطاقة البرتقالية سيتوقف عن طلب وثائق البطاقة البرتقالية حالما يتم الانتهاء من فترة التشغيل التجريبى للنظام الإلكترونى .

وبعد المناقشات قررت اللجنة الأتى :

أن تقوم الأمانة العامة للاتحاد بالرد على كتاب المكتب العمانى الموحد للبطاقة البرتقالية مع إعلام السيد مقرر وأعضاء اللجنة .

صادقت اللجنة ماعدا ممثل سوق التأمين العمانية على إختيار شركة ASSURTEX لتنفيذ مشروع الإصدار الإلكترونى للبطاقة البرتقالية ، مع التأكيد على دعوة الشركة لتقديم Presentation خلال الإجتماع القادم للجنة .

الإتفاق على تشكيل لجنة مصغره من مدراء الـ IT تضم كل من :

- السيد / ثامر العتيبى – المكتب الموحد الإماراتى
- السيد / محمد حمزة – المكتب الموحد البحرينى
- السيد / مجيد حاجى – المكتب الموحد الجزائرى للسيارات

وذلك لغرض متابعة الإصدار الإلكترونى مع الشركة وإعداد صيغة التعاقد معها، وتحديد المتطلبات من الناحية الفنية والإجرائية والتكامل مع شركاء الخدمة وآلية الربط الإلكترونى بين المكاتب العربية الموحدة

البند الثانى / إستعراض قرار الإجتماع الأول للجنة الدائمة

أطلعت اللجنة على قرار اللجنة الدائمة بشأن الموافقة على طلب المكتب الموحد الأردنى بإيقاف تزويد المكتب الموحد السورى بالبطاقات البرتقالية من قبل الأمانة العامة للاتحاد ، كما تم مناقشة توصية اللجنة الدائمة بوقف قبول البطاقات البرتقالية السورية على الحدود الأردنية.

بعد المناقشات قررت اللجنة /

تكليف السيد مقرر اللجنة والسيد الأمين العام للاتحاد بالتواصل مع المكتب الموحد السورى لإيجاد آلية لسداد الديون بذمة المكتب الموحد السورى لصالح كل من المكتب الموحد الأردنى واللبنانى ، وفى حال عدم التوصل إلى إيجاد حل مع المكتب الموحد السورى لغاية 2019/12/31 يكون قرار اللجنة بعدم قبول البطاقات البرتقالية السورية على كل من الحدود الأردنية واللبنانية نافذاً اعتبارا من تاريخ 2020/1/1.

وقد تم التصويت على هذا القرار وتم موافقة كافة الحضور ماعدا المكتب الموحد الكويتى الذى تحفظ على إيقاف قبول البطاقات البرتقالية السورية على الحدود المذكورة.

البند الثالث / متابعة تنفيذ التوصيات السابقة

مدى قانونية تعديلات البطاقة البرتقالية

بعد المناقشات بين السادة الحضور ، قررت اللجنة الاتى :

فيما يخص مقترحات كل من المكتب الموحد الإماراتى والمكتب الموحد الجزائرى للسيارات :

أن يتم الإبقاء على نصوص المواد المقترح تعديلها كما هي.

فيما يخص مقترحات المكتب الموحد التونسى للسيارات :

العمل على زيادة التعاون بين المكاتب العربية الموحدة من خلال اتفاقيات ثنائية تتضمن توضيحات لحقوق وواجبات الطرفين وإجراءات تحويل المبالغ المتحصل عليها والمصاريف الإدارية المستحقة ، على أن تبقى هذه الاتفاقيات الثنائية بعيدة عن إطار الاتفاق بين المكاتب العربية الموحدة ، ولا يمكن لأى مكتب موحد التمسك بما من شأنه تعطيل أو تشويش العمل بنظام البطاقة البرتقالية لاسيما حق الرجوع قبل دفع ديون البطاقة البرتقالية أو المطالبة بالقيام بمقاصة مهما كانت طبيعتها ، مع التوصية بتشكيل لجنة مصغره من كل من تونس / الجزائر

وليبيا لمناقشة المذكور أعلاه والرجوع به إلى اللجنة.

إنشاء أو التعاقد مع شركة تدير البطاقة البرتقالية فيما يخص تجميع الرسوم وسداد التعويضات على غرار شركات TPA وكما هو معمول به بنظام البطاقة الخضراء الأوروبية ، على أن تقوم اللجنة بدراسة هذا المقترح دراسة مستفيضة.

تقارير نشاط المكاتب العربية الموحدة

توجيه الشكر للمكاتب العربية الموحدة المستجيبة ، ومناشدة باقى المكاتب العربية الموحدة الغير مستجيبة موافاة الأمانة العامة للاتحاد بتقارير نشاطها ، وأن تكون هذه المتابعة دورية من قبل الأمانة العامة للاتحاد كل ثلاثة أشهر .

الإجتماعات الثنائية بين المكاتب العربية الموحدة

قامت اللجنة بتوجيه الشكر للمكتب الموحد الليبى على جهوده المبذولة نحو سداد الديون المعلقة بذمته لصالح المكتب الموحد التونسى للسيارات الذى ثمن أيضاً بدوره هذا المجهود وبنفس الوقت استمرار نفس التوجه والتمشى فى تزويد المكتب الموحد الليبى بالبطاقات البرتقالية بنفس النسب المئوية التى يقوم بسدادها .

ثمنت اللجنة عرض السيد عضو اللجنة ممثل سوق التأمين المصرية بالتوسط لدى شركة مصر للتأمين (مديرة المكتب الموحد المصري) لعمل محضر تنسيقى فيما بينهم ومساعدة المكتب الموحد الليبى فى الحصول على الديون المعلقة لصالحه بذمة المكتب الموحد المصري.

التمني على الأمانة العامة للاتحاد التواصل مع المكتب الموحد السورى لتنسيق إجتماعات ثنائية بينه وبين المكاتب العربية المعنية بالأمر لسداد المطالبات المعلقة بينهم .

البند الرابع / المطالبات بين المكاتب العربية الموحدة

أوصت اللجنة بإستمرارية العمل من جميع الأعضاء على تطوير نظام البطاقة البرتقالية بالاسترشاد بالأنظمة المماثلة.

البند الخامس / التحديثات والمستجدات على قوانين التأمين الإلزامى للسيارات فى البلاد العربية

أوصت اللجنة الأمانة العامة للاتحاد بتوزيع نسخة من التحديثات التى

تسلمتها على السادة أعضاء اللجنة ، كما ناشدت السادة الأعضاء غير المستجيبة موافاة الأمانة العامة للاتحاد بالتحديثات التى تمت على قوانين التأمين الإلزامى – كل فى سوقه – وأن لا تقتصر هذه المتابعة على المكاتب العربية الموحدة فقط وإنما تشمل جميع أعضاء اللجنة

البند السادس / موضوعات مقترحه من قبل السادة أعضاء اللجنة

بعد المناقشات بين السادة الحضور ، قررت اللجنة الاتى :

فيما يخص مقترح المكتب الموحد التونسى للسيارات /

أن يتم إرسال الملاحظات على محضر اللجنة للأمانة العامة للاتحاد التى تقوم بدورها بمراجعة هذه الملاحظات مع السيد مقرر اللجنة .

فيما يخص مقترح المكتب الموحد الكويتى /

تقوم الأمانة العامة للاتحاد بمخاطبة المكتب الموحد السورى لطلب توضيح وتحديد أية تحديثات جرت حول السعر الرسمى لليرة السورية مقابل أسعار العملات الأجنبية الأخرى .

فيما يخص مقترح المكتب الموحد الأردنى /

والذى أفاد أنه تحصل على عرض لطباعة البطاقة البرتقالية بسعر 5 سنت لعدد 2 مليون بطاقة برتقالية وتمنى أن تتولى الأمانة العامة للاتحاد التواصل مع الشركة مقدمة العرض ، وبعد التأكيد على قرار اللجنة السابق والقاضى بمراعاة أن تكون الجهة التى تتولى طباعة البطاقة البرتقالية مقرها مصر لسهولة التواصل معها من قبل الأمانة العامة للاتحاد أوصت اللجنة :

تفويض الأمين العام لمراجعة الجهة المسؤولة عن طباعة البطاقة البرتقالية وإعلام اللجنة.

فيما يخص مقترح المكتب الموحد الليبى /

إستمرار العمل بآلية إيقاف تزويد المكاتب العربية الموحدة الغير مسدده لتعويضاتها كما هى .

فيما يخص مقترح ممثل سوق التأمين المصرية /

تقديم الشكر لعضو اللجنة ممثل سوق التأمين المصرية على تقديم عرض Presentation حول مشروع إنشاء المجمعة المصرية للتأمين الإجبارى والتمنى على الأسواق الأخرى الإستفادة والإسترشاد بهذه التجربة .

البند السابع / ما يستجد من أعمال

بناءاً على طلب سوق التأمين اليمنية رحبت اللجنة بطلب الانضمام ، وأوصت /

الأمانة العامة للاتحاد بمتابعة الإجراءات لتسهيل تطبيق سوق التأمين اليمنية إتفاقيات البطاقة البرتقالية .

البند الثامن / موعد ومكان الإجتماع القادم

قبول دعوة سوق التأمين الأردنية لإستضافة الإجتماع القادم للجنة ، مع الإستجابة لاقتراح مدير المكتب الموحد الأردنى بأن يكون الإجتماع على مدار ثلاثة أيام للقيام بزيارات عملية والإطلاع على آلية الإصدار الإلكترونى فى الأردن ، وأن يتم تحديد موعد الإجتماع بالتنسيق بين الأمانة العامة للاتحاد ومقرر اللجنة والسوق المضيف .

شركة التأمين الوطنية
NATIONAL INSURANCE COMPANY

معاً... لأبعد حُدود

1700252525
www.nic-pal.com

Palestine

التأمين العربي

إجتماع اللجنه التحضيرية العليا للمؤتمر العام الـ33 للاتحاد العام العربى للتأمين

إجتمعت اللجنه التحضيرية العليا يوم 4 نوفمبر 2019 فى مكتب الاتحاد الجزائرى لشركات التأمين وإعادة التأمين، من أجل متابعة التحضيرات للمؤتمر العام للاتحاد العام العربى للتأمين الذى سيعقد فى الفترة من 11 إلى 14 أكتوبر 2020؛

ولقد حضر الإجتماع كل من السادة:

الأستاذ / إبراهيم كسالي، رئيس الاتحاد الجزائري؛

الأستاذ/ يوسف بن ميسية، رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام، وممثل سوق التأمين الجزائرية بمجلس الاتحاد العام العربى للتأمين؛

الأستاذ/ سبع حاج محمد، عضو اللجنة التحضيرية العليا؛ والرئيس والمدير العام للاعادة الجزائرية؛

الأستاذ/ سيد على وزان، أمين عام الاتحاد الجزائرى وعضو اللجنة التحضيرية العليا؛

الأستاذ/ شكيب أبو زيد، الأمين العام للاتحاد العام العربى للتأمين وعضو اللجنة التحضيرية العليا؛

ولقد تم التأكيد على أن المؤتمر سيعقد فى مدينة وهران؛

كما قدم الاتحاد الجزائرى عرضاً شاملاً عن الأجراءات التى تم إتخاذها من طرف اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وخارطة الطريق بالتحضيرات لإنجاح المؤتمر العام.

شركة التأمين الإسلامية ... أمان ونماء منذ التأسيس

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تأسست عام 1996م برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني وأصبح الآن 15 مليون دينار أردني. وقد أنشئت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني المقر شرعاً من المجامع الفقهية وهيئات كبار الشرع الحنيف كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية تُدير أموالها وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم، والمضاربة بأموال حملة الوثائق.

حققت شركة التأمين الإسلامية نجاحات متواصلة خلال مسيرتها منذ التأسيس، وقد ساهمت في إنشاء عدة شركات تعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين الإسلامي في كل من اليمن، لبنان، السعودية، تونس وقريباً في الجزائر. وكما صدر عن الشركة العديد من المؤلفات حول موضوع التأمين التكافلي الإسلامي مما جعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يُحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً.

وحصدت شركة التأمين الإسلامية العديد من الجوائز خلال مسيرتها كان آخرها جائزة الابتكار والتميز في تطوير خدمات التكافل لعام 2017. كما حصلت على شهادة إدارة الجودة الآيزو 2015 :9001.

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م
The Islamic Insurance Co.
ISO 9001:2015 Certified
الإدارة العامة: عمّان، شارع وصفي التل، مجمّع الطباع (94)

Tel: 06-562 0151
Fax: 06-562 1414
E-mail: islamicinsurance@orange.jo
Website: Islamicinsurance.jo

ملتقى شرم الشيخ السنوى الثانى للتأمين (راندفو) خلال الفترة من 11-13 نوفمبر الجارى تحت عنوان "إغلاق فجوة الحماية التأمينية لتحقيق الربحية فى صناعة التأمين"

أقام الاتحاد المصرى للتأمين ملتقى راندفو الثانى للتأمين تحت رعاية وزارة قطاع الأعمال والهيئة العامة للرقابة المالية فى فندق ريكسوس سيجيت فى مدينة شرم الشيخ – بجمهورية مصر العربية فى الفترة 11-13 نوفمبر 2019 حيث ضم الملتقى نحو 300 شركة تأمين وإعادة تأمين، بمشاركة قرابة 30 دولة، و850 مشارك, وذلك برعاية وزارة قطاع الأعمال والهيئة العامة للرقابة المالية تحت شعار/ إغلاق فجوة الحماية التأمينية لتحقيق الربحية فى صناعة التأمين

ولقد ألقى الدكتور/ محمد عمران، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية كلمة أوضح فيها إن هناك 1.2مليون مستفيد من التمويل متناهى الصغر، منوهًا إلى إنه يجب على كل من يحصل على التمويل أن يكون له حماية تأمينية.وأشار أيضا إلى أن هناك 2 مليون طلاب المدارس والمعاهد الازهرية سيستفيدون من التأمين على الطلاب، بحسب مشروع قانون التأمين الجديد، ليصل المستفيدين من قطاع التأمين تقريبا إلى 25 ٪ من الشعب المصري، هذا إلى جانب 10 مليون تأمين إجبارى على السيارات، وهو ما يشير إلى أن المستفيدين من قطاع التأمين بمختلف منتجاته سيصل إلى 30 مليون مواطن خلال الفترات المقبلة. ولفت إلى أن القانون الجديد يركز على التأمين الإجباري، حيث. هناك ١١ نوع من التأمين الالزامى تم اضافته إلى مظلة التأمينات الاجبارية فى مشروع القانون، مثل التأمين على المهنيين للأطباء والمحاميين وغيرها، والتأمين ضد مخاطر الاختراق الإلكتروني. وأشار إلى أن القانون الجديد فى مجلس النواب ومراجعته، ومن المقرر إقراره خلال الفترة المقبلة.

ومن كلمة الأستاذ علاء الزهيرى رئيس الاتحاد المصرى للتأمين:

On behalf of the Egyptian Insurance Market, and in my capacity as a chairman of The Insurance Federation of Egypt, I am honored and delighted to welcome all delegates and participants from all over the world to the 2nd Sharm Rendezvous to be held from 11- 13 November in the wonderful city of Sharm EL Sheikh.

I wish to extend my deep appreciation to H.E. Mr.

resilience of households has risen across the three main areas of risk, natural catastrophes, mortality exposure and healthcare spending. The study shows that a record-high US $1.2 trillion composite protection gap exists for these three main areas. It is timely to discuss this escalating problem, which is one of the main major challenges facing our insurance industry.

Ladies and gentlemen, This year we offer you a rich and diversified program that will attract attention and fuel debate with its focus on:

1: Egypt's insurance sector overcomes challenges -The impact of regulation today and in the future.

2: Profitability in non-life insurance: mind the gap

3: Climate Risk and Natural Catastrophes - Closing the Protection Gap

4: Brokers as Partners - The Key attributes to succeed in sustainable, innovative and competitive environment.

5: Expanding the Spectrum of Life/ LTC Combination Plans A panel of experts and distinguished speakers with a comprehensive experience shall address the topics under our theme. There is so much that we can share and learn from each other and together we can build a strong and vibrant insurance and reinsurance industry.

The Sharm Rendezvous has been also acknowledged as an annual platform that pave the road to the Egyptian Insurance market to discuss the annual Reinsurance treatiesrenewals. Having all these unique Reinsurance players and the most famous Reinsurance Brokers around us is incomparable chance to come to a common understanding and favorable agreements. During the conference there will also

Hisham Anwar Tawfik, Minister of Public Enterprises, Arab Republic of Egypt for supporting the event and put the Conference under his patronage.

I would like to extend my deep thanks and gratitude to the Excellences of:

- H.E. Dr Mohamed Maait, Minister of Finance.
- H.E Mrs. Ghada Wali. Minister of Social Solidarity.
- Dr. Mohamed Omran, Chairman of Financial Regulatory Authority.
- Counselor. Reda Abdel Moaty -Vice Chairman of Financial Regulatory Authority.

For their kind initiative to share us in such unique event. I am also grateful for the Governor of South Sinai, Mr. Khaled Foda for his attendance and his continuous support through the splendid facilities offered to us. Special thanks to our distinguished speakers and panelists who have taken the initiative to gather us here today and wish them all the success & interest, that gathering deserves. We owe special thanks to our sponsors for their contribution and continued support. MRB, Saudi Re, Cashless, Misr Holding Group, gig, UIB,QNB Al Ahli life, Suez canal Non-life, Lockton, AXA, Continental Re, Suez Canel Life, El Swedei, Africa Re, Glob Med, Royal, Whity Dr. Mohamed Emad,Sarwa,GIZ,BIB,Amenli.Com, Contac, medmark, Misr Takaful, Egyptian Takaful Insurance, Euro Assist, IT Fusion. We also very grateful to our media coverage sponsors

Sharm Rendezvous 2019 is the second gathering of a series of prestigious SharmRend Conferences which will be held annually. The numbers of participants this year is impressive. We have more than 800 delegates representing 30 countries, and 250 national and international companies. This truly embodies an unparalleled global collaboration of the brightest minds in insurance industry and academia. The conference will witness the signing of two cooperation protocols between the Insurance Federation of Egypt and the Emirates Insurance Association and National Insurance Company of Baghdad This year the theme of the Rendezvous is: Profitability in insurance industry: mind the gap

The protection gap is one of the most pressing issues facing societies. It leads to a severe lack of societal resilience in many developing and emerging countries.

The widening protection gap is a global issue that cannot be solved overnight or by one individual company or group.

According to Swiss Re's sigma, Insurance related

be time for social and professional interaction in a relaxed and fascinating setting; to add much more fun and enjoyment such as the sporting Competitions and Educational Competition as well as Sharm Rendezvous' unique and amazing parties. I hope your participation in the Conference will be a memorable experience and I am sure that the brainstorming, discussions, cooperation and friendships you will build throughout these 2 days will prove to be very valuable assets in the coming future. Let me seize the opportunity of this gathering to remember with great pride and appreciation, the souls of two of our well-known figures in the insurance industry figures from our colleagues who have departed from our world, after they greatly supported our industry for many years.

- Mr. Wael Khatib, founder and Chairman of Lockton (MENA) Ltd.

- Mr. Mohamed Mahmoud Abdalla, the Vice Chairman and Managing Director of Suez Canal Ins. Co.

May god rest their soul in peace.

Thank you for your attention and God bless you.

وشهدت ختام فعاليات الملتقى الإعلان عن جوائز المسابقة التى أطلقها الملتقى لجميع العاملين فى صناعة التأمين على المستوى المحلى والعالمي، والبالغ قيمتها 10 آلاف دولار برعاية شركة قناة السويس لتأمينات الحياة.

وأوضح الأستاذ/ علاء الزهيرى رئيس الاتحاد المصرى للتأمين، أن 18 فرد تقدموا للمسابقة من مصر والدول العربية والأجنبية، وفاز بالجائزة 7 أفراد حصل المركز الأول على 2500 دولار والثانى 2000 دولار والثالث 1500 دولار وكلا من المركز الرابع والخامس والسادس والسابع 1000 دولار. وأضاف أن اختيار البحوث عبارة عن مقالات تم كتابتها حول الموضوع الذى تم اختياره من المحاور الخمسة التى تم مناقشتها فى الملتقى، مؤكداً على وضع معايير للاختيار بمنتهى الشفافية والبعد عن التحيز. ومن ناحية أخرى، شهدت الفعاليات تكريم الرياضيين الفائزين بمسابقة التنس ومسابقة فرق كرة القدم وذلك تحت رعاية شركة كيو إن بي الأهلى لتأمينات الحياة QNB.

ويهدف هذا الملتقى إلى توفير فرصة مميزة وفريدة للوفود المشاركة للاستفادة من تجارب الأسواق المختلفة ، كما يعد إطاراً لتحديث المعارف فى مجالات التأمين المختلفة و الوقوف على أهم وأفضل الممارسات فى مجال الصناعة وتأسيس آليات التعاون بين أسواق التأمين وإعادة التأمين بالعالم من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتنمية علاقات العمل واستعراض أهم الفرص والتحديات بالسوق المصرى والأسواق.

شركة التأمين الوطنية
ضمان وأمان

- تأمين السيارات
- تأمين الحريق والحوادث
- التأمين البحري
- التأمين على الحياة
- التأمين الهندسي
- أعادة التأمين

التأمين يضمن لك ولأسرتك المستقبل
شركة التأمين الوطنية

بغداد - ساحة الخلاني planning_dep@nic.gov.iq / www.nic.gov.iq

التأمين العربي

الإجتماع الثلاثون لرابطة معيدى التأمين العرب

شرم الشيخ - 11 نوفمبر 2019

عقدت رابطة معيدى التأمين العرب إجتماعها الثلاثون ظهر يوم الأثنين الموافق 2019/11/11 بقاعة Mandarin بفندق Rixos Premium Seagate - شرم الشيخ.

حيث رحب الأمين العام بالحضور أشار إلى أنه تم عقد هذا الإجتماع تنفيذاً لتوصية الرابطة لدى إجتماعها الأخير بالمملكة المغربية (2019/09/25) ، وذلك لضرورة إيجاد آلية لحل مشاكل شركات الإعادة العربية.

البند الأول : متابعة تنفيذ التوصيات السابقة.

- ملاحظات حول كتاب السيد / أحمد المعمرى – مراقب التأمين العماني.
- ترتيب لقاء بين لجنة الحوار من رابطة المعيدين ومراقبى التأمين .
- سجل موحد لمعيدى التأمين العرب .
- إعداد دراسة لقدرة أسواق الإعادة العربية فى ضوء دراسة منظمة التأمين الإفريقية.
- إمكانية وضع خرائط الكوارث الطبيعية للبلدان العربية .

البند الثانى : ما يستجد من أعمال.

البند الثالث : موعد ومكان الإجتماع القادم.

Financial Inclusion & Sustainable Insurance Development

From 23 to 24 February ,2020
AIDA BALLROOM
Cairo Marriott Hotel & Omar Khayyam Casino, Cairo - Egypt

AGENDA

Day one – 23 February, 2020

8:00 am - 9:00 am	**Registration**
9:00 am - 10:00 am	**Opening Ceremony and Official Keynote Address** - Mr. Chakib Abouzaid, General Arab Insurance Federation (GAIF) General Secretary. (Confirmed) - Mr. Alaa El-Zoheiry, Chairman of Insurance Federation of Egypt. (Confirmed) - Dr. Mohamed Omran - Chairman of Financial Regulatory Authority. (Confirmed)
10:00 am – 11:30 am	**Session 1: Promoting supervisory and regulatory role on sustainability challenges and opportunities for the insurance sector.**
11:30 am -12:00 noon	Networking Coffee Break
12:00 noon – 1:30 pm	**Session 2: Microinsurance on the Roadmap of Financial Inclusion and sustainable development in Egypt and Arab Countries.**
1:30 pm – 2:30 pm	**Session 3: Sustainable empowerment of women and insurance inclusion.**
2:30 pm	Lunch

Day two - 24 February, 2020

9:30 am – 11:00 am	**Session 4: Climate change and disaster risk: close the protection gap**
11:00 am -11:30 am	Networking Coffee Break
11:30 am -1:00 pm	**Session 5: How Technology Is Propelling financial and insurance inclusion**
1:00 pm - 2:00 pm	**Conclusion Session: Discussions and Recommendations**
2:00 pm	Lunch

الإجتماع المشترك لمجلس الاتحاد 101 واللجنة التنفيذية 71

تونس 29/11/2019

بدعوة من الأستاذ / الاسعد زروق رئيس الاتحاد العام العربى للتأمين وباستضافة كريمة من سوق التأمين التونسى التأمين تم عقد: الإجتماع المشترك لمجلس الاتحاد 101 واللجنة التنفيذية 71 تونس يوم 2019/11/29.

وقد تم مناقشة واقرار العديد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الإجتماع والخاصة بالشئون المالية والفنية والادارية والثقافية ومن بينها :-

- اعتماد محاضر الإجتماع المشترك 69 للجنة التنفيذية و100 مجلس الاتحاد المنعقد بتونس تاريخ 2019/4/27 ومحضر الإجتماع 70 للجنة التنفيذية للاتحاد.
- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الاتحاد واللجنة التنفيذية.
- الموازنة التقديرية للسنة المالية 2020 وقوائم التدفق النقدى التقديرى للسنة المالية 2020.
- الغاء عضوية بعض الشركات من سجلات الاتحاد.
- اعتماد خطة عمل الامين العام للفترة القادمة.
- جائزة أفضل بحث تأمينى والمقدمة من الدكتور/ رجائى صويص.
- ما تم حتى الان من خطوات انعقاد المؤتمر العام 33 للاتحاد وهران- الجزائر خلال الفترة 11-2020/10/14.
- تم الأتفاق على انعقاد الإجتماع القادم للمجلس فى وهران خلال مارس 2020.

التأمين العربي

جائزة البحوث التأمينية

يسرنا إعلامكم إستمرارية منح جائزة الدكتور / رجائى صويص لأفضل بحث تأمينى وقدرها خمسة ألاف دولار أمريكى لأفضل بحث يهم قطاع التأمين العربى ويكون بمثابة إضافة نوعية للمكتبة التأمينية العربية ؛

على أن يتوافق البحث مع الشروط التالية :

1. أن يكون له علاقة مباشرة بالتأمين .
2. أن يكون البحث عمل أصلى (Original) .
3. أن لا يكون قد قُدم لأى مسابقة عامة أخرى .
4. أن يرفق ملخص عن البحث مع البحث الأصلى .
5. أن يكون البحث ضمن الموضوعات المطروحة حالياً كأولويات فى صناعة التأمين (Artificial Intelligence / الشمول المالى / الكوارث الطبيعية / التنمية المستدامة / Cyber Risk / المنتجات الجديدة ..... إلخ)

هذا وسوف يتم إعتبار إرسال البحث المقدم موافقة ضمنية للأمانة العامة للاتحاد على نشره كلياً أو ملخص عنه ، وستقدم الجائزة الأولى خلال المؤتمر العام الـ33 للاتحاد ، المقرر عقده بمدينة وهران – الجزائر خلال الفترة 11 – 14 أكتوبر 2020.

ونود إعلامكم أن البحوث المقدمه سوف يتم دراستها من قبل لجنة فنية من خبراء التأمين العرب ،

آملين إستلام نسخة من البحث المقدم رجاء فى موعد أقصاه 2020/08/01 -

على البريد الإلكترونى التالى / gaif@gaif-1.org

مع إرسال نسخة مطبوعه وقرص ممغنط (CD) على العنوان التالى :

الاتحاد العام العربى للتأمين

10 شارع إيران - الدقى – الجيزة – جمهورية مصر العربية ص.ب : 611 القاهرة

الرقم البريدى 11511

لقاء قرطاج الخامس عشر للتأمين وإعادة التأمين تحت شعار صناعة التأمين العربية فى مواجهة التحديات الرقمية والتشريعية

تونس 22-24 / 3 / 2020

حيث يهدف اللقاء الى الارتقاء بصناعة التأمين العربية من خلال مواجهة التحديات الرقمية والتشريعية وتطوير وتنمية الامكانيات الموجودة فى سوق التأمين العربية , وتكمن اهمية هذا اللقاء لما يمثله من فرصة تجمع ممثلى شركات التأمين واعادة التأمين العربية والاقليمية و ا لعا لمية لبحث فرص الاستثمار الحالية والمستقبلية فى سوق التأمين واعادة التأمين, لاستكشاف فرص التعاون وتبادل الاعمال والمعلومات والخبرات وصولا للارتقاء وتنمية صناعة التأمين العربية وتعزيز مكانتها.

شركة التأمين العراقية العامة
iraq insurance company

شركة التأمين العراقية

iraq.insurance.company
info@iq-insurance.com
www.iq-insursnce.com
بغداد / الكرادة / ساحة عقبة بن نافع / شارع خالد بن الوليد
07736677513

زيـــــارات

قام الأستاذ/ مجيب ردمان
مديـر عـام الشـركة اليمنيـة القطريـة للتأميـن
بزيـارة مقـر الامانـة العامـة للاتحـاد العام العربـى للتأميـن متمنيـا للأمانـة العامـة للاتحـاد كل التوفيـق والنجـاح كمـا هنـأ الأستاذ /شكيب أبو زيد
بتولـى منصبـه الجديـد متمنيـا لـه التوفيـق والنجـاح .

قام الأستاذ/ إيهاب سمير
رئيـس مجلـس ادارة شـركة إمكـس لوسـاطة التأميـن وممثـل سـوق التأمين المصريـة بمجلـس إدارة رابطـة وسـطاء التأميـن العـرب
بزيارة الأستاذ/ شكيب أبو زيد
الاميـن العـام للاتحـاد العـام العربـى للتأميـن
يـوم 2019/10/24 بمكتبـه بالأمانـة العامـة للاتحـاد العـام العربـى للتأميـن للتباحـث حـول عـدة أمـور بشـأن أعمـال الرابطـه.

والجديـر بالذكـر أن رابطـة وسـطاء التأميـن العرب هـى إحـدى الروابـط الفنيـة العاملـة تحـت مظلـة الاتحـاد العـام العربـى للتأميـن

قامت الأستاذة/ سينا حبوس
مستشارة التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرقابة المالية
والأستاذة/مروة هشام
رئيسة مجلس ادارة جمعية الخبراء الاكتواريين
بزيارة مقر الامانة العامة للاتحاد العام العربى للتأمين

التأمين الشامل
CAAT
UNE TOTALE ASSURANCE

الشركة الجزائرية للتأمينات
COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES

الحماية الأفضل لممتلكات و نشاطات المؤسسات

المقر الإجتماعي 52، نهج الإخوة بوعدو بئر مراد رايس الجزائر

الهاتف : 33 à 24 93 56 23 (0)213 + الفاكس : 84 93 56 - 78 93 56 23 (0)213+

البريد الإلكتروني : info@caat.dz

www.caat.dz

التأمين العربي

تأمين لايف الجزائر

سنة التأسيس	٢٠١٠
رأس المال المدفوع	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار جزائري
رئيس المجلس	السيد بوعرور حسين
المدير العام	السيد محمد الامين بن علاق
العنوان	١٢٣ طريق مفتاح - المكان الجميل - واد السمار - الجزائر
صندوق البريد	١٦٢٧٠
الهاتف	+٢١٣٢٣٩٢٦٩٧١-٨٩
الفاكس	+٢١٣٢٣٩٢٦٩١١
البريد الإلكتروني	contact@tala.dz
الموقع على الإنترنت	www.tala-assurance.dz
المدينة والدولة	الجزائر العاصمة – الجزائر

TAAMINE LIFE ALGERIE (TALA)

Year of establishment	2010
Paid up capital	1,000,000,000 A.D.
Chairman	Mr.Hocine Bouarour
General Manager	Mr. Mohamed El- Amine Ben Allegue
Address	123, Route de Meftah, Beaulieu, Oued Smar, Alger
P.O.BOX	16270
Tel	+213 23926971 / 89
Fax	+213 23926911
Email	contact@tala.dz
Web site	www.tala-assurances.dz
City & Country	Algiers - Algeria

ARAB RE

Staying up-to-date makes a difference

To keep you informed of the must-to-know industry-related news and events, Arab Re goes beyond traditional reinsurance boundaries by bringing to you its

News App

- Relevant Daily News from all over the world
- Our Corporate News and Events

Available on the App Store

ANDROID APP ON Google play

Tune-in to panoramic news and download our new App

قناة السويس للتأمين

Suez Canal Insurance

الثقة.. وراحة البال

16569
Call Center

SCI
تأسست عام ١٩٧٩

المركز الرئيسى : ٣١ شارع محمد كامل مرسى - المهندسين - الجيزة

تليفون : ٣٧٦٠١٠٥١ - ٣٧٦٠٦٨٦٨ فاكس : ٣٣٣٥٤٠٧٠ - ٣٣٣٥٠٩٨١